

Bruce G. Link and Jo C. Phelan | بروس ج. لينك* وجو ك. فيلان**
ترجمة ثائر ديب | ***Thaer Deeb

Conceptualizing Stigma مفهومة الوصمة

ملخص: تنامت بحوث العلوم الاجتماعية في موضوع الوصمة تنامياً شديداً خلال العقدين الأخيرين، ولا سيما في ميدان علم النفس الاجتماعي، حيث ألقى الباحثون الضوء على الطرائق التي يُقوّم بها البشر تصنيفات معرفية، ويربطون هذه التصنيفات بقناعات منمّطة. وفي خضمّ هذا التنامي، انتقد مفهوم الوصمة لأنّ تعريفه مبهمٌ جدّاً وتركيزه فرديٌّ. وردّاً على هذه الانتقادات، نعرّف الوصمة بأنّها تضافر مكوّناتها؛ الوَسْم، التنميط، والعزل، وفقدان المكانة، والتمييز. ونُشير كذلك إلى أنّه كي يحصل الوصم، لا بدّ من ممارسة القوة. ولمفهوم الوصمة الذي نعملد إلى بنائه آثارٌ في فهم كثير من القضايا الأساسية المتعلقة بمبحث الوصمة نفسه، وهي قضايا تراوح من تعريف المفهوم إلى الأسباب التي تجعل الوصمة في بعض الأحيان تمثّل مأزقاً شديداً للجماعة في حياة الأشخاص المتأثرين به. أخيراً، نظراً إلى وجود كثير من الأوضاع الموصومة، ولأنّ العمليات الواصمة يمكن أن تؤثر في مجالات متعددة من حياة البشر، قد يكون للوصم أثرٌ شديدٌ في توزيع فرص العيش في مجالات مثل المداخيل والسكن والتورط الإجرامي والصحة والعيش ذاته. وهذا ما يربّط على علماء الاجتماع المهتمين بفهم الكيفية التي تتوزّع بها فرص العيش أن يهتموا بالوصمة أيضاً. كلمات مفتاحية: الوَسْم، التنميط، التمييز، الإقصاء، انحراف السلوك.

Abstract: Social science research on stigma has grown dramatically over the past two decades, particularly in social psychology, where researchers have elucidated the ways in which people construct cognitive categories and link those categories to stereotyped beliefs. In the midst of this growth, the stigma concept has been criticized as being too vaguely defined and individually focused. In response to these criticisms, we define stigma as the co-occurrence of its components—labeling, stereotyping, separation, status loss, and discrimination—and further indicate that for stigmatization to occur, power must be exercised. The stigma concept we construct has implications for understanding several core issues in stigma research, ranging from the definition of the concept to the reasons stigma sometimes represents a very persistent predicament in the lives of persons affected by it. Finally, because there are so many stigmatized circumstances and because stigmatizing processes can affect multiple domains of people's lives, stigmatization probably has a dramatic bearing on the distribution of life chances in such areas as earnings, housing, criminal involvement, health, and life itself. It

American Sociologist.

American Special Research Scientist in Sociomedical Sciences.

Syrian Writer and Translator.

* عالم اجتماع أميركي.

** عالمة في علم الاجتماع الطبي.

*** مترجم وكاتب سوري.

follows that social scientists who are interested in understanding the distribution of such life chances should also be interested in stigma.

Keywords: Labeling, Stereotype, Discrimination, Exclusion, Deviance.

مدخل⁽¹⁾

أهم كتاب إرفنغ غوفمان الوصمة: ملاحظات بشأن إدارة الهوية المهذورة، الصادر في عام 1963، كثيرًا من الأبحاث بشأن طبيعة الوصمة ومصادرها والعواقب المترتبة عليها. وتُظهر قاعدتا البيانات PsycINFO و Medline⁽²⁾ زيادة لافتة في عدد المقالات التي تشير إلى كلمة «وصمة» في عناوينها أو ملخصاتها من عام 1980 (PsycINFO 14, Medline 19)، إلى عام 1990 (PsycINFO 81, Medline 48)، إلى عام 1999 (PsycINFO 161, Medline 114).

كان البحث مثيرًا على نحو لا يصدق منذ مقالة غوفمان الأساسية، ما أدى إلى ضروب من الإحكام والصقل المفهومي والإظهار المتكرر لما يترتب على الوصمة من تأثير سلبي في حياة الموصومين. ويُطبَّق مفهوم الوصمة على كثير من الحالات التي تراوح بين السلس البولي⁽³⁾، إلى الرقص الغرائبي⁽⁴⁾، إلى الجذام⁽⁵⁾، والسرطان⁽⁶⁾ والمرض العقلي⁽⁷⁾. ويُستخدم لشرح بعض الأهواء الاجتماعية الناجمة عن البطالة⁽⁸⁾، ولإظهار كيف يمكن لوصمة الرفاه أن تؤدي إلى إدامة الإفادة من الرفاه⁽⁹⁾، ولفهم الأوضاع

(1) نشكر باتريك كوريجن وبروس دورنوند وديفيد بن وإلمر سترونغ على تعليقاتهم القيمة على مسودة هذه الدراسة.

(2) PsycINFO قاعدة بيانات لملخصات الأدبيات في مجال علم النفس، تُصدرها الجمعية الأمريكية لعلم النفس، وتُنشر على شبكتها الإلكترونية وسواها. أما Medline فهي قاعدة بيانات بيبليوغرافية في علوم الحياة والمعلومات الحيوية الطبية، تحوي معلومات بيبليوغرافية خاصة بدوريات أكاديمية تشمل الطب والتمريض والأدوية وطب الأسنان والطب البيطري والرعاية الصحية، إضافة إلى تغطيتها قدرًا كبيرًا من أدبيات علم الحياة والكيمياء الحيوية والتطور الجزيئي، وتصدر عن المكتبة الطبية الوطنية الأمريكية التي تُتيحها على الإنترنت مجانًا. (المترجم)

(3) K. Sheldon & L. Caldwell, «Urinary Incontinence in Women: Implications for Therapeutic Recreation,» *Therapeutic Recreation Journal*, vol. 28, no. 4 (1994), pp. 203–212.

(4) J. Lewis, «Learning to Strip: The Socialization Experiences of Exotic Dancers,» *The Canadian Journal of Human Sexuality*, vol. 7, no. 1 (1998), pp. 51–66.

(5) J. Opala & F. Boillot, «Leprosy among the Limba: Illness and Healing in the Context of World View,» *Social Science & Medicine*, vol. 42, no. 1 (1996), pp. 3–19.

(6) B.L. Fife & E.R. Wright, «The Dimensionality of Stigma: A Comparison of its Impact on the Self of persons with HIV/AIDS and Cancer,» *Journal of Health and Social Behavior*, vol. 41, no. 1 (2000), pp. 50–67.

(7) M.C. Angermeyer & H. Matschinger, «Lay Beliefs about Schizophrenic Disorder: The Results of a Population Study in Germany,» *Acta Psychiatrica Scandinavica*, vol. 89, no. S382 (1994), pp. 39–45; P.W. Corrigan & D.L. Penn, «Lessons from Social Psychology on Discrediting Psychiatric Stigma,» *American Psychologist*, vol. 54, no. 9 (1999), pp. 765–776; J.C. Phelan et al., «Public Conceptions of Mental Illness in 1950 and 1996: What is Mental Illness and is it to be Feared,» *Journal of Health and Social Behavior*, vol. 41, no. 2 (2000), pp. 188–207.

(8) D. Walsgrove, «Policing Yourself: Social Closure and the Internalization of Stigma,» in: *The Manufacture of Disadvantage*, G. Lee & R. Loveridge (eds.) (Philadelphia: Open University Press, 1987).

(9) R.M. Page, *Stigma* (London: Routledge & Keegan Paul, 1984).

التي يواجهها مستخدمو الكراسي المتحركة⁽¹⁰⁾ وأزواج الأمهات أو زوجات الآباء⁽¹¹⁾ والمديون⁽¹²⁾ والأمهات السحاقيات⁽¹³⁾.

يعود قسط كبير من البحوث المنتجة بشأن الوصمة إلى باحثي علم النفس الاجتماعي الذين استخدموا تبصّرات المقاربة المعرفية الاجتماعية في فهم الكيفية التي يقوم بها البشر تصنيفات معينة ويربطونها بقناعات مُنمّطة. ويُمثّل هذا الخطّ البحثي تقدّمًا كبيرًا في فهم سيرورات الوصمة، وحسنًا يفعل باحثو علم الاجتماع لو التحقوا به حقّ الالتحاق⁽¹⁴⁾. وبالنظر إلى هذه الضروب من التقدم في علم نفس الوصمة الاجتماعي، وإلى التأثير العلمي المتراكم الذي تركه بحوث الوصمة عمومًا، نقترح عودةً إلى مفهوم الوصمة من منظور علم اجتماعي واضح. ونستمد منظورنا العلم اجتماعي هذا من انتقادات أساسية عدّة لمفهوم الوصمة وتطبيقاته. يتناول أول هذه الانتقادات وضوح المفهوم، وينبع من ملاحظة أنّ الوصمة تُعرّف بطرائق مختلفة باختلاف الباحثين. والانتقاد الثاني هو في الحقيقة مجموعة من الانتقادات للطريقة التي طبّق بها بعض الباحثين مفهوم الوصمة. ونستخدم هذه الانتقادات حافزًا للعودة إلى مفهوم الوصمة وعدسة تحليلية نقدية في بناء مفهومة Conceptualization منقّحة. ونلحّق بشرحنا مفهوم الوصمة، مناقشةً مُفضّلة لكلّ جزء من أجزائه المكوّنة. ونخلص إلى تطبيق مفهومتنا على قضايا أساسية عدّة في أدبيات الوصمة، والعينُ على تقويم ما إذا كانت هذه المفهومة مفيدة في الإحاطة بتلك القضايا. وبفعلنا هذا، نُعنى بطبيعة الوصمة وعواقبها أكثر من عنايتنا بمصادرها⁽¹⁵⁾.

أولاً: التنوّع في تعريف الوصمة

واحدةً من السمات اللافتة في الأدبيات التي تُعنى بالوصمة هي التنوع الموجود في تعريف المفهوم⁽¹⁶⁾. لا يقدّم الباحثون، في عددٍ من الحالات، أيّ تعريف واضح، ويبدون كأنّهم يشيرون إلى شيءٍ أشبه بالتعريف القاموسي («علامة خزي»)، أو إلى جانبٍ ذي صلة، مثل التنميط أو النبذ (مقياس للمسافة

(10) S. Cahill & R. Eggleston, «Reconsidering the Stigma of Physical Disability,» *Sociological Quarterly*, vol. 36, no. 4 (1995), pp. 681–698.

(11) M. Coleman, L. Ganong & S. Cable, «Perceptions of Stepparents: An Examination of the Incomplete Institutionalization and Social Stigma Hypotheses,» *Journal of Divorce Remarriage*, vol. 26, no. 1–2 (1997), pp. 25–48.

(12) K.R. Davis, «Bankruptcy: A Moral Dilemma for Women Debtors,» *Law Psychology Review*, vol. 22 (1998), pp. 235–249.

(13) K.A. Causey & C. Duran–Aydintug, «Tendency to Stigmatize Lesbian Mothers in Custody Cases,» *Journal of Divorce Remarriage*, vol. 28, no. 1–2 (1997), pp. 171–182.

(14) للاطلاع على مراجعة شاملة، يُنظر:

J. Crocker, B. Major & C. Steele, «Social Stigma,» in: *The Handbook of Social Psychology*, vol. 2, D.T. Gilbert, S.T. Fiske & G. Lindzey (eds.) (Boston, MA: McGraw–Hill, 1998), pp. 504–553.

(15) للاطلاع على بعض الأفكار بشأن أصول الوصمة، يُنظر:

J. Crocker & N. Lutskey, «Stigma and the Dynamics of Social Cognition,» in: *The Dilemma of Difference: A Multidisciplinary View of Stigma*, S.C. Ainsley, G. Becker & L.M. Coleman (eds.) (New York: Plenum, 1986).

(16) M.C. Stafford & R.R. Scott, «Stigma, Deviance and Social Control: Some Conceptual Issues,» in: Ainsley, Becker & Coleman (eds.).

الاجتماعية، مثلاً). وعندما تُعرّف الوصمة بوضوح، يورد كثير من المؤلفين تعريف غوفمان لها بأنّها «شيمةٌ تُسَقِّه تسفيهاً عميقاً» وتقلّص حاملها «من شخص كامل وعادي إلى شخص معيب قليل الشأن»⁽¹⁷⁾.

منذ غوفمان، وما بعده، تنوّعت التعريفات البديلة أو المُحكِّمة تنوعاً واضحاً. يقترح ستافورد وسكوت⁽¹⁸⁾، على سبيل المثال، أنّ الوصمة «هي سمة لأشخاص يقفون على نقيض معيار من معايير وحدة اجتماعية»، بحيث يُعرّف «المعيار» بأنّه «قناعة مشتركة بأنّ على الشخص أن يتصرف على نحو مُعيّن في وقت معيّن». ويشير كروكر وماجور وستيل⁽¹⁹⁾ إلى أنّ «الأفراد الموصومين يمتلكون (أو يُعتقد أنّهم يمتلكون) صفةً أو خاصيّة تُعبّر عن هوية اجتماعية يُحطّ من شأنها في سياق اجتماعي معيّن». ومن التعريفات النافذة على نحو خاص، تعريف جونز وآخرين⁽²⁰⁾، حيث تُستخدم ملاحظة غوفمان⁽²¹⁾ التي تقول إنّه يمكن النظر إلى الوصمة باعتبارها علاقة بين «صفة وصورة نمطية»، بُغية الخروج بتعريف للوصمة باعتبارها «علامة» (صفة) تربط شخصاً بخصائص غير مرغوب فيها (صور نمطية). وأضافنا إلى تعريف جونز وآخرين عنصر التمييز، وذلك في مراجعاتنا للوصمة والمرض العقلي⁽²²⁾.

من بين الأسباب الكثيرة التي تقف وراء التنوّع في تعريفات الوصمة، ثمة سببان بارزان على نحو خاص: أولهما، كما أشرنا سابقاً، هو أنّ مفهوم الوصمة طُبّق على طيف واسع من الظروف، يتّسم كلّ واحد منها بفرادته، ويُحتمل أن يسوق كلّ واحد منها الباحثين إلى مفهومة الوصمة بطريقة مختلفة نوعاً ما. وثانيهما، أنّ البحث في الوصمة هو بحث متعدد التخصصات على نحو واضح، يشتمل على مساهمات باحثين في علم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والعلوم السياسية والجغرافيا الاجتماعية. وعلى الرغم من وجود قدر كبير من تداخل الاهتمامات عبر هذه التخصصات، فإنّ هنالك بعض الاختلاف في التركيز. بل إنّنا نجد، حتى داخل التخصص الواحد، مقاربات لمفهوم الوصمة، تنطلق من توجهات نظرية مختلفة، وتنتج رؤى مختلفة بعض الشيء لما ينبغي إدراجه في المفهوم. هكذا، كان لأطر مرجعية مختلفة أن تُفضي إلى مفهومات مختلفة.

ونظراً إلى تعقيد ظاهرة الوصمة، يبدو من الحكمة أن نواصل إفساح المجال للتنوّع في تعريفها ما دام الباحثون واضحين في شأن ما يقصدون بالوصمة حين يستخدمون هذا المصطلح. وسوف

(17) E. Goffman, *Stigma: Notes on the Management of Spoiled Identity* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1963), p. 3.

(18) Stafford & Scott, p. 80.

(19) Crocker, Major & Steele, p. 505.

(20) E. Jones et al., *Social Stigma: The Psychology of Marked Relationships* (New York: Freeman, 1984).

(21) Goffman p. 4.

(22) كما في:

B.G. Link & J.C. Phelan, «Labeling and Stigma», in: *The Handbook of the Sociology of Mental Health*, C.S. Aneshensel & J.C. Phelan (eds.) (New York: Plenum, 1999).

نحاول، على هذا الأساس، أن ندفع الأمور قُدماً بتحديد مفهومة للوصمة تطاول كثيراً من الشواغل التي يتشاركها العاملون في مجال هذا البحث. لكنّ من المهم أن نلاحظ، قبل المتابعة، أنّ استخدام مفهوم الوصمة واجه تحديات من بعض العلماء الاجتماعيين الذين انصرف تركيزهم إلى منظور الأشخاص الموصومين⁽²³⁾. ويبقى فهم هذه التحديات أمراً مهماً في مواصلة تطوير البحوث بشأن الوصمة، ولا سيما من منظور علم الاجتماع.

ثانياً: تحديات تواجه مفهوم الوصمة

ثمة تحديان رئيسان يواجهان مفهوم الوصمة؛ الأول هو أنّ كثيراً من العلماء الاجتماعيين الذين يدرسون الوصمة من دون أن يكونوا منتمين إلى مجموعات موصومة، إنّما يفعلون ذلك من زاوية نظريات لا تُملئها التجربة المعيشة للأشخاص الذين يدرسونهم⁽²⁴⁾. وعلى سبيل المثال، يؤكد شنايدر، في كتابته عن تجربة الإعاقة⁽²⁵⁾، أنّ «الخبراء أقوىاء البنية» يعطون الأولوية «لنظرياتهم العلمية وتقنياتهم البحثية، لا لكلام الذين يدرسونهم وتصوّراتهم»، والنتيجة هي إساءة فهم تجربة الموصومين وإدامة افتراضات لا أساس لها من الصحة. وتُحدّد إدريين آش وميشيل فاين، في سياق كتابتهما عن الإعاقة⁽²⁶⁾ خمسة افتراضات شبيهة: (أ) تقتصر الإعاقة على البيولوجيا، (ب) ترجع مشكلات المعوقين إلى عطب ناجم عن الإعاقة، (ج) المعوق هو «ضحية»، (د) إنّ الإعاقة هي جوهر مفهوم المعوق عن ذاته، وتعريفه لذاته، ومقارناته الاجتماعية، ومجموعاته المرجعية، (هـ) إنّ وجود إعاقة مرادف للحاجة إلى المساعدة والدعم الاجتماعي.

أمّا التحدي الثاني، فهو ما اتّسم به البحث في الوصمة من تركيز فرداني قاطع. وعلى سبيل المثال، ووفقاً لأوليفر⁽²⁷⁾، كان التركيز الرئيس لأبحاث الوصمة على تصورات الأفراد وعواقبها على تفاعلات المستوى الجزئي. ويرى أوليفر أنّ البحوث التي تتفحص مصادر الإقصاء الاجتماعي الواسع من الحياة الاجتماعية والاقتصادية وعواقبه أقلّ شيوعاً بكثير. ومن اللافت أنّ هذا الانتقاد تردد لدى دارس واحد على الأقلّ من دارسي التنميط والتحامل والتمييز المعروفين؛ إذ تخلص سوزان فيسك، في مراجعتها هذه الموضوعات⁽²⁸⁾، إلى أنّ الأدبيات التي تُعنى بالتمييز (في علم النفس الاجتماعي على الأقلّ)

(23) J.W. Schneider, «Disability as Moral Experience: Epilepsy and Self in Routine Relationships,» *Journal of Social Issues*, vol. 44, no. 1 (1988), pp. 63–78; M. Fine & A. Asch, «Disability Beyond Stigma: Social Interaction, Discrimination, and Activism,» *Journal of Social Issues*, vol. 44, no. 1 (1988), pp. 3–22; L. Sayce, «Stigma, Discrimination and Social Exclusion: What's in a Word?» *Journal of Mental Health*, vol. 7, no. 4 (1998), pp. 331–343; A. Kleinman et al., «The Social Course of Epilepsy: Chronic Illness as Social Experience in Interior China,» *Social Science and Medicine*, vol. 40, no. 10 (1995), pp. 1319–1330.

(24) Kleinman et al.; Schneider.

(25) Ibid.

(26) Fine & Asch.

(27) M. Oliver, *The Politics of Disablement* (Basingstoke: Macmillan, 1992).

(28) S.T. Fiske, «Stereotyping, Prejudice, and Discrimination,» in: Gilbert, Fiske & Lindzey (eds.), pp. 357–411.

هي أقل انتشارًا بكثير من الأدبيات التي تُعنى بالتنميط، وأنه يجب إيلاء القضايا البنيوية مزيدًا من الاهتمام. ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من نصيحة غوفمان بدايةً⁽²⁹⁾، أننا في حاجة في الحقيقة إلى «لغة للعلاقات، لا للصفات»، غالبًا ما حوّلت الممارسة اللاحقة الوصمات أو العلامات إلى صفات للأشخاص⁽³⁰⁾. وراح يُنظر إلى الوصمة أو العلامة باعتبارها شيئًا في الشخص، لا باعتبارها وسمًا أو شارةً يُلصقها الآخرون بالشخص. وفي هذا الصدد، يوجّه مصطلح «الوصمة» انتباهنا إلى وجهة مختلفة عن الوجهة الخاصة بمصطلح مثل «التمييز». فبخلاف «الوصمة»، يركز «التمييز» على من يصدر عنهم الرفض والإقصاء؛ أي على أولئك الذين يقومون بالتمييز، لا على الذين يقع عليهم مثل هذا السلوك⁽³¹⁾. وهكذا يمكن أن تؤدي المصطلحات التي نستخدمها إلى «ضروب من الفهم مختلفة في شأن من يتحمّل مسؤولية المشكلة»، ومن ثم إلى علاجات مختلفة⁽³²⁾.

ويمكن لباحثي الوصمة أن يردّوا على هذه التحديات بالتشكيك في صحتها، أو بالإشارة إلى استثناءات تشتمل عليها الأدبيات الضخمة التي باتت موجودة بشأن الوصمة. لكن هذه الانتقادات توفر حافزًا مفيدًا لإعادة تقويم مفهَمَة الوصمة والمفاهيم المرتبطة بها. وتمثّل إحدى الطرائق التي يمكن بها معالجة بعض المشكلات التي أثارها الانتقادات في اقتراح مفاده أن توصف الوصمة بالإحالة إلى العلاقات بين مجموعة من المفاهيم المترابطة.

ثالثًا: تعريف الوصمة في العلاقة بين مكوناتها المترابطة

ثمّة سابقة مهمة تجد معنى الوصمة في العلاقة بين مفاهيم، هي السابقة المتمثلة في ملاحظة غوفمان بأنه يمكن النظر إلى الوصمة باعتبارها العلاقة بين «صفة وصورة نمطية»، لكننا سوف نوسّع ضفيرة العلاقات بعض الشيء، بقصد أن نلتقط بذلك معاني هذا المصطلح كلها. وسوف نوضح مفهمتنا بأقصى ما يسعنا من الإيجاز، ثم نبيّن ما تشتمل عليه من مكونات.

توجد الوصمة، بحسب مفهمتنا، عندما تترابط المكونات التالية: المكوّن الأول، هو تبيّن اختلافات بين البشر ووسمها؛ والمكوّن الثاني، هو قيام قناعات ثقافية سائدة بربط الأشخاص الموسومين بخصائص غير مرغوب فيها، أو بصور نمطية سلبية. والمكوّن الثالث، هو وضع الأشخاص الموسومين في تصنيفات مميزة لتحقيق قدر من العزل بين الـ «نحن» والـ «هم». والمكوّن الرابع، هو اختبار الأشخاص الموسومين بفقدان المكانة والتمييز اللذين يسفران عن عواقب تتسم بعدم التكافؤ. وأخيرًا، توقّف الوصم تمامًا على حيازة قوة اجتماعية واقتصادية وسياسية تسمح بتعريف الاختلاف والفارق، وبناء الصور النمطية، وعزل الأشخاص الموسومين في تصنيفات مغايرة، وممارسة الاستنكار التام والرفض والإقصاء والتمييز. وهذا يعني أننا نستخدم مصطلح الوصمة عندما تجتمع عناصر الوصم والتنميط

(29) Goffman, p. 3.

(30) Fine & Asch.

(31) Sayce.

(32) Ibid.

والعزل وفقدان المكانة والتمييز في حالٍ من توازن القوى يسمح لمكوّنات الوصمة بأن تتكشف. وعلى خلفية هذا العرض الموجز لمفهوم الوصمة، نتقل الآن إلى التفحص المُفصّل لكلّ مكوّن من المكوّنات التي أشرنا إليها.

1. تبيّن الفروق ووسمها

عادة ما تُهمل الغالبية العظمى من الفروق البشرية، فلا تعود لها أهمية اجتماعية. بعض هذه الفروق؛ مثل لون السيارة، أو الأرقام الثلاثة الأخيرة من رقم الضمان الاجتماعي، أو شعر الأذنين، يجري تجاهله على نحو روتيني (لكن ليس دائماً). والكثير من الأشياء الأخرى، مثل الأطعمة المفضلة أو لون العين، تكون مهمة في مواقف قليلة نسبياً، ولذلك عادة ما تكون بلا أثر في مجرى الأمور الواسع. لكنّ فروقاً أخرى، مثل لون البشرة أو معدل الذكاء أو التفضيلات الجنسية أو الجندر، تحظى بأهمية بالغة في الولايات المتحدة الأميركية هذه الأيام. والأمر المهم هنا هو أنّ ثمة اصطفاً اجتماعياً للفروق البشرية حين يتعلق الأمر بتحديد الفروق التي ستحظى بأهمية اجتماعية.

وغالباً ما يتم التغاضي عمّا لهذه الملاحظة من وزن كامل، لأنّه ما إن تُحدّد الفروق وتُوسّم حتى يُسلّم بأنّها طبيعة الأمور: هناك السود وهناك البيض، هناك المكفوفون وهناك المبصرون، هناك المعوّقون وهناك السليمون. والطبيعة البديهية لهذه التصنيفات هي أحد الأسباب التي تجعل لهذه التسميات مثل هذا الوزن. لكن هنالك بعض الملاحظات التي يمكن أن تُسلط الضوء على مقدار اجتماعية هذا الاصطفاء الاجتماعي للفروق البشرية.

أولاً، ينطوي إنشاء مجموعات على تبسيط مفرط لا بدّ منه. أحد الأمثلة على ذلك هو توزيع الأفراد على صنفين «السود» أو «البيض»، على الرغم من التنوع الهائل ضمن كل صنف من الصنفين الناجمين عن ذلك وغياب الحدود الواضحة بينهما، وفقاً لأي معيار تقريباً من المعايير التي يمكن أن تخطر في البال؛ بما في ذلك خصائص مثل لون البشرة أو النسب أو ملامح الوجه التي يُعتقد أنّها تميّز الصنفين⁽³³⁾. وهذا ما يصحّ على تصنيفات أخرى مثل المثليين أو المنضبطين، والمكفوفين أو المبصرين، والمعوّقين أو السليمين.

ثانياً، يتكشف الدور الرئيس الذي يؤديه الاصطفاء الاجتماعي للفروق البشرية بملاحظة أنّ الصفات التي تُعدّ مهمة، تختلف كثيراً باختلاف الزمان والمكان. وعلى سبيل المثال، فإنّ خصائص فيزيائية بشرية، مثل الجباه الصغيرة والوجوه الكبيرة، كانت مهمة على نحو خاص في أواخر القرن التاسع عشر؛ إذ كان يُعتقد أنّها شبيهة بخصائص القرد، وتنم عن الطبيعة الإجرامية لمن يتّسمون بها⁽³⁴⁾. وتختلف الثقافات، بالطبع، اختلافاً شديداً في الخصائص التي تعدّها مهمة اجتماعياً. وعلى سبيل المثال، أولت ثقافة المايا القديمة أهمية غير معتادة للحول، وسعت لإحداث هذه الخاصية المرغوب

(33) M.T. Fullilove, «Abandoning Race as A Variable in Public Health Research: An Idea whose Time has Come.» *American Journal of Public Health*, vol. 88, no. 9 (1998), pp. 1297–1298.

(34) S.J. Gould, *The Mismeasure of Man* (New York: Norton, 1981).

فيها لدى الأطفال بوسائل تشجّع الصغار على التركيز على الأشياء بطرائق تدفع أعينهم إلى الحَوَل. وتقدّم الدراسات الاجتماعية للبناء الاجتماعي وإضفاء الطابع المرضي الطبي أمثلة جيدة أيضًا⁽³⁵⁾. ويُعتبر فرط النشاط الآن ذا أهمية أكبر كثيرًا ممّا كان عليه سابقًا، بوصفه مؤشّرًا على وجود اضطراب. وبات المصطلح الطبي «اضطراب فرط النشاط ونقص الانتباه» ADHD جزءًا من اللغة الشائعة.

ونظرًا إلى أنّ الفروق البشرية تُصنّف اجتماعيًا من حيث أهميتها، اخترنا أن نستخدم كلمة «وسم» بدلًا من «صفة» أو «حال» أو «علامة»؛ إذ يعتبر كلّ مصطلح من هذه المصطلحات الأخيرة أنّ الشيء المُشار إليه موجود لدى الشخص الموصوم، ويخاطر بالتعمية على أنّ تحديد الأهمية الاجتماعية واصطفاءها هما نتاج سيوررات اجتماعية. وفي المقابل، فإنّ الوسم هو شيء مُلصق إلصاقًا. وإضافة إلى ذلك، فإنّ مصطلحات مثل «صفة» أو «حال» أو «علامة» تنطوي، في غياب المؤهلات، على أنّ التسمية صحيحة. وعلى النقيض من ذلك، فإنّ كلمة «وسم» تترك صحة التسمية سؤالًا مفتوحًا، وهو خيار ذو فائدة كبيرة حين نرغب في أن نناقش. وعلى سبيل المثال، نشير إلى الوصمة التي عانتها بعض النساء كعاقبة لوسمهنّ بأنهنّ ساحرات⁽³⁶⁾.

الفضية الاجتماعية الحاسمة، في ما يتعلق بهذا الجانب من عملية الوسم، هي تحديد كيفية ظهور الأصناف المنشأة ثقافيًا وكيفية ترسّخها. لماذا تُفرد جماعات بشرية بعض الفروق البشرية وتعتبرها مهمة، في حين تتجاهل فروقًا أخرى؟ ما القوى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تُبقي التركيز على فارق بشري معيّن؟

2. ربط الفروق البشرية بصفات سلبية

يقوم المكوّن الثاني للوصمة حين تُربط فروق موسومة بصورٍ نمطية. وكان عمل غوفمان⁽³⁷⁾ قد سلّط الضوء على هذا الجانب من جوانب الوصمة الذي بات محوريًا في مفهمتها منذ ذلك الحين. فهو الجانب الأهمّ بين جوانب الوصمة في الأدبيات النفسية التي تتناولها، ربما لأنّه يطرح أسئلة نقدية ذات طبيعة نفسية في شأن عمليات التفكير التي تسهّل الربط بين الوسوم والصور النمطية. ويتماشى مع هذا الإلحاح في علم النفس ما يتّسم به هذا البعد من مركزية في تعريفات علماء النفس للوصمة. وعلى سبيل المثال، يعرّف كروكر وماجور وستيل الوصمة، كما لاحظنا أنّها، بأنّها «صفة أو خاصية تُعبّر عن هوية اجتماعية يُحطّ من شأنها في سياق اجتماعي معيّن»⁽³⁸⁾.

ينطوي هذا الجانب من الوصمة على وسمٍ وعلى صورة نمطية، بحسب مصطلحاتنا، حيث يربط الوسم

(35) P. Conrad & J.W. Schneider, *Deviance and Medicalization: From Badness to Sickness* (Philadelphia: Temple University Press, 1992).

(36) الإشارة هنا هي إلى ما كان يجري من وسم النساء بأنهن «ساحرات» أو البحث لديهن عن أدلة للسحر في أوائل العصر الحديث في أوروبا (بين عامي 1450 و1750)، وفي الفترة الاستعمارية في أميركا الشمالية، وما كان يرافق ذلك من دُعر أخلاقي وهستيريا جماعية وعشرات آلاف الضحايا.

(37) Goffman.

(38) Crocker, Major & Steele.

شخصًا بمجموعة من الخصائص غير المرغوب فيها تشكل الصورة النمطية. وثمة مثال على هذا المكوّن في تجربة توصيفات افتراضية مقتضبة⁽³⁹⁾ Vignette Experiment أجراها لينك وآخرون⁽⁴⁰⁾. وتلاعبت هذه الدراسة بالوسم تجريبيًا، فجعلت نصفًا عشوائيًا من التوصيفات المقتضبة «مرضى عقليين سابقين»، والنصف الآخر «مرضى آلام في الظهر سابقين». كما تضمنت الدراسة مقياسًا لمدى قناعة المستجيبين بأنّ المرضى العقليين عمومًا «خطرون». وحين كان التوصيف المقتضب يصف مريضًا سابقًا بالآلام الظهر، لم يكن للقناعات المتعلقة بخطورة الأشخاص المصابين بمرض عقلي أيّ دور في الاستجابات النابذة تجاه موضوع التوصيف المقتضب. أمّا حين كان التوصيف المقتضب يصف مريضًا عقليًا سابقًا، فكانت هذه القناعات بمنزلة منبئات قوية بالاستجابات النابذة؛ أي إنّ المستجيبين الذين يعتقدون أنّ المرضى العقليين خطرون، ارتكسوا بصورة سلبية حيال الشخص الذي يصفه التوصيف المقتضب بأنّه مريض عقلي سابق. وكان واضحًا، لدى كثيرين، أنّ الوسم «مريض عقلي» يربط الشخص الموصوف بقناعات مُنمّطة عن خطورة المصابين بمرض عقلي، ما ساقهم بدوره إلى الرغبة في الإبقاء على مسافة اجتماعية تفصلهم عن ذلك الشخص.

كما أشرت أعلاه، مثل هذا الربط بين الوسوم والصور النمطية جانبًا رئيسًا بين جوانب الدراسة النفسية للوصمة في الأعوام الأخيرة، وذلك في أعقاب المقاربة المعرفية الاجتماعية⁽⁴¹⁾. وما يسعى له هذا المتن البحثي الأسر، والمثمر جدًّا، هو تبيان العمليات المعرفية التي تُشكل أساس استخدام التصنيفات وربطها بصور نمطية⁽⁴²⁾. وسوف نركّز بياجاز على بعض الجوانب المختارة في هذا المتن الواسع من البحوث.

وفقًا لهذه الأدبيات، غالبًا ما تكون التصنيفات والصور النمطية «تلقائية» وتيسّر «الكفاءة المعرفية». وتتكشّف الطبيعة التلقائية في التجارب التي تشير إلى أنّ التصنيفات والصور النمطية تُستخدم في إصدار أحكام سريعة، وتبدو بذلك كأنّها تعمل بصورة سابقة على الوعي. وعلى سبيل المثال، أجرى غيرتر ومكلوهلن⁽⁴³⁾ تجربةً أشير فيها إلى مجموعة من المبحوثين البيض بكلمة «البيض»، وإلى مجموعة أخرى بكلمة «السود»، ثم اختبرت المجموعتان من حيث سرعتهم في الاستجابة لصفات معينة حين ترد تحت كلمتي «البيض» و«السود». واستجاب المبحوثون ذوو التحيز الشديد وذوو التحيز الخفيف للكلمات الإيجابية، مثل «ذكي» و«طموح» و«نظيف»، حين وردت تحت «البيض» بسرعة أكبر مقارنةً بسرعة استجابتهم لها حين وردت تحت «السود». وإضافة إلى العمل بطريقة تلقائية

(39) يشير هذا المصطلح إلى تجارب في علم النفس وعلم الاجتماع، تستخدم توصيفات افتراضية مقتضبة لأشخاص أو أوضاع، وتدرس ارتكاسات المشاركين في التجربة حيالها على نحو يكشف تصوراتهم أو قيمهم أو معاييرهم الاجتماعية أو انطباعاتهم حيال حوادث معينة. (المترجم)

(40) B.G. Link et al., «The Social Rejection of Former Mental Patients: Understanding Why Labels Matter,» *American Journal of Sociology*, vol. 92, no. 6 (1987), pp. 1461–1500.

(41) Fiske.

(42) Crocker, Major & Steele.

(43) S.L. Gaertner & J.P. McLaughlin, «Racial Stereotypes: Associations and Ascriptions of Positive and Negative Characteristics,» *Social Psychology Quarterly*, vol. 46, no. 1 (1983), pp. 23–30.

سابقة على الوعي، تشير بعض الدراسات إلى أنّ استخدام التصنيف يحفظ الموارد المعرفية. فإذا ما زُودَ المبحوثون، مثلاً، بوسوم مثل طيب، أو فنان، أو حليق الرأس، أو وكيل عقاري، حين يُطلب منهم تكوين انطباع عن توصيف مقتضب، فإنّهم يكونون أكثر قدرة على القيام بمهمة أخرى في الوقت ذاته، مثل إيقاف تشغيل حاسوب يصدر صفيراً مقارنةً بمبحوثين لم يزودوا بهذه الوسوم⁽⁴⁴⁾. وهذا يعني، من زاوية نفسية، أنّ التصنيفات المعطاة ثقافياً تكون حاضرة حتى على المستوى السابق على الوعي، وتوفّر للبشر وسيلة لاتخاذ قرارات مختصرة تفسح لهم المجال لينصرفوا إلى أمور أخرى. غير أنّ أبحاثاً أخرى في علم النفس الاجتماعي تكشف، في الوقت ذاته، عن قدر كبير من العمليات المعرفية التي تُبيّن أنّ نتائج مختلفة جداً قد تنتج تبعاً لطبيعة المعارف التي يستخدمها البشر والسياقات التي يندرجون فيها⁽⁴⁵⁾.

3. فصل ال «نحن» عن ال «هم»

يبرز هذا المكوّن لعملية الوصم حين تنطوي الوسوم الاجتماعية على فصل ال «نحن» عن ال «هم»⁽⁴⁶⁾. ويوفّر تاريخ الولايات المتحدة وسياساتها كثيرًا من الأمثلة على تعريف أميركيّ النظام القديم⁽⁴⁷⁾ كلاً من العبيد الأميركيين من أصول أفريقية والهنود الأميركيين والموجات المتعاقبة من المهاجرين، بأنّهم مجموعات خارجية: ال «هم» المختلفون كثيرًا عن ال «نحن»، ولم يكن بمنأى تام عن ذلك سوى مجموعات قليلة. وعلى سبيل المثال، يورد جيمس أ. مورون⁽⁴⁸⁾ مقتطفات من ملاحظات بنيامين فرانكلين بشأن تأثير المهاجرين الهولنديين (ال «هم») في المستعمرين الإنكليز (ال «نحن»): «بدأ الإنكليز بالفعل بترك أحياء معيّنة، مُحاطة بالهولنديين، لانزعاجهم من طرائقهم الناشئة التي لا يمكن قبولها [...] إلى جانب ذلك، فإنّ الهولنديين أدنى معيشةً، ومن ثم أدنى عملاً، وأدنى أجرًا، من الإنكليز الذين ضايقتهم ذلك جدًّا وأشعرهم بالاشمئزاز»⁽⁴⁹⁾. وبالطبع، لا يزال هذا الفصل قائماً إلى اليوم، على الرغم من تعيّر المجموعات التي تمثل ال «نحن» وال «هم». إنّ ال «هم» يشكّلون تهديدًا لـ «نا»، لأنّهم ليسوا أخلاقيين وكسالي وضواري⁽⁵⁰⁾. هكذا تغدو المكوّنات الأخرى لعملية الوصم، ربط الوسوم بالصفات غير المرغوب فيها، مبررًا للاعتقاد أنّ الأشخاص الموسومين على نحو سلبي،

(44) C.N. Macrae, A.B. Milne & G.V. Bodenhausen, «Stereotypes as Energy Saving Devices: A Peek Inside the Cognitive Toolbox.» *Journal of Personality and Social Psychology*, vol. 66, no. 1 (1994), pp. 37–47.

(45) Crocker, Major & Steele.

(46) J.A. Morone, «Enemies of the People: The Moral Dimension to Public Health.» *Journal of Health Politics, Policy and Law*, vol. 22, no. 4 (1997), pp. 993–1020; P.G. Devine, E.A. Plant & K. Harrison, «The Problem of ‘us’ versus ‘them’ and AIDS Stigma.» *American Behavioral Scientist*, vol. 42, no. 7 (1999), pp. 1212–1228.

(47) يشير التعبير old-order Americans إلى مجموعة من المسيحيين البيض العنصريين ممن كانوا منضوين إلى الكوكلوكتس كلان. (المترجم)

(48) Morone.

(49) B. Franklin, «Letter to James Parker.» in: *The Importance of Gaining and Preserving the Friendship of the Indians to the British Interest Considered*, A. Kennedy (ed.) (London: E Cave, 1752).

(50) Morone.

يختلفون اختلافاً جوهرياً عن أولئك الذين لا يقاسمونهم أنماط الوصم المختلفة. وفي الوقت ذاته، عندما يُعتقد أنّ الأشخاص الموسومين مختلفون ذلك الاختلاف الواضح، يُصبح من الممكن إنجاز التنميط بسلاسة، لأنّ الضّرر في نسبة كلّ سلوكٍ رديءٍ إلى الـ «هم» يبقى ضرراً بسيطاً. وفي الحالات القصوى، يُعتقد أنّ الشخص الموصوم يختلف عن الـ «نحن» إلى الحدّ الذي يكفّ عنده عن أنه بشر بالفعل. وفي الحالات القصوى، أكرر، تغدو كلّ معاملةٍ شنيعةٍ لـ «هم» أمراً ممكناً.

في بعض الأحيان، تتوفر أدلّة على الجهود المبذولة لفصل الـ «نحن» عن الـ «هم»، توافراً مباشراً في طبيعة الوصم المُضفاة ذاتها. وعلى سبيل المثال، يُنظر إلى أصحاب المناصب باعتبار مناصبهم الشيء الذي يوسمون به⁽⁵¹⁾. ويتحدث بعضهم عن أشخاص أنّهم «مصروعون» أو «مفصومون»، بدلاً من وصفهم بأنهم مصابون بالصرع أو بالفصام. وهذه الممارسة هي ممارسة كاشفة في ما يتعلق بهذا المكوّن من مكوّنات الوصمة، لأنها تختلف بالنسبة إلى الأمراض الأخرى. فالشخص المصاب بالسرطان أو مرض القلب أو الإنفلونزا يبقى واحداً من الـ «نحن»، يبقى شخصاً يُصادف أنّه مصاب بمرض خطر، أمّا ذاك فهو «مفصوم».

4. فقدان المكانة والتمييز

في هذا المكوّن من مكوّنات عملية الوصم، يختبر الشخص الموسوم فقدان المكانة والتمييز. وهو مكوّن يخلو منه معظم تعاريف الوصمة، لكن مصطلح الوصمة، كما سنرى، لا يقوى على حمل المعنى الذي ننسبه إليه في العادة إذا ما استبعد هذا الجانب. وما نراه هو أنّه حين يُوسم البشر ويُعزلون ويُقرنون بصفات غير مرغوب فيها، يكون قد أُقيم المبرر للحطّ من قيمتهم ونبذهم وإقصائهم. وبذلك يُوصم البشر عندما تسوقهم حقيقة أنّهم وُسّموا، وعُزلوا، وقُرِنوا، إلى خصائص غير مرغوب فيها، إلى اختبار فقدان المكانة والتمييز.

تمشيّاً مع هذا الأمر، تعاني المجموعات الموصومة الحرمان في فرص العيش عموماً، مثل الدخل والتعليم والارتياح النفسي والمسكن والعلاج الطبي والصحة⁽⁵²⁾. وفي حين تنجو بعض المجموعات من بعض الحرمان في بعض الأحيان⁽⁵³⁾، فإننا نجد - حين ننظر إلى لوحة العواقب المحتملة الإجمالية - أنّ المبدأ العام ينطبق بوضوح على معظم المجموعات الموصومة، فكيف يحدث هذا؟

(51) S.E. Estroff, «Self, Identity and Subjective Experiences of Schizophrenia: In Search of the Subject,» *Schizophrenia Bulletin*, vol. 15, no. 2 (1989), pp. 189-196.

(52) ينظر مثلاً:

B.G. Druss et al., «Mental Disorders and the Use of Cardiovascular Procedures after Myocardial Infarction,» *The Journal of American Medical Association*, vol. 283, no. 4 (2000), pp. 506-511; B.G. Link, «Understanding Labeling Effects in the Area of Mental Disorders: An Assessment of the Effects of Expectations of Rejection,» *American Sociological Review*, vol. 52, no. 1 (1987), pp. 96-112.

(53) على سبيل المثال، الأميركيون الأفارقة في ما يتعلق بتقدير الذات، يُنظر:

J. Crocker, «Social Stigma and Self-esteem: Situational Construction of Self-worth,» *Journal of Experimental Social Psychology*, vol. 35, no. 1 (1999), pp. 89-107.

أ. فقدان المكانة

تتمثل إحدى العواقب التي تكاد تكون مباشرة للوسم والتنميط السلبيين الناجحين في وضع شخص ما موضعاً متدنياً عموماً في تراتب المكانة الهرمي؛ إذ يُربط الشخص بخصائص غير مرغوب فيها تُقلّل من مكانته في عينيّ الواسم. وتتضح حقيقة أنّ البشر يقيمون تراتبات هرمية في الترتيبات التنظيمية التي تُحدّد أمكنة من يجلس في الاجتماعات، وترتيب أدوار الكلام، وما إلى ذلك. وثمة فرع من فروع البحث الاجتماعي يتناول التراتبات الهرمية الاجتماعية، يُعرف بتقليد توقع المكانة Expectation-states tradition، يحظى بأهمية خاصة بالنسبة إلى دراسة الوصمة وفقدان المكانة⁽⁵⁴⁾. سعى هؤلاء الباحثون، استناداً إلى وجود ميل موثوق حتى لدى الأفراد غير المعروفين لتشكيل تراتبات هرمية في المكانة مستقرة نوعاً ما، عند وضعهم في أوضاع جماعية، إلى فهم العمليات التي أنتجت هذه الحالة. وما وجدوه كان وثيق الصلة ببحث الوصمة من نواحٍ شتى، نؤكد هنا اثنتين منها: أولاً، يوضح هذا البحث أنّ ضروب المكانة الخارجية، مثل العرق والجنس، تشكل تراتبات هرمية في المكانة داخل المجموعات الصغيرة للأشخاص غير المعروفين، على الرغم من أنّ المكانة الخارجية لا أثر لها في الكفاءة اللازمة لإنجاز مهمة يُطلب من المجموعة القيام بها. ومن المرجح أن يحتل الرجال والبيض مواقع القوة والهيبة أكثر من النساء والسود، وهم يتحدثون أكثر، ويتقبل الآخرون أفكارهم بسهولة أكبر، ويُحتمل أكثر أن يكونوا قادةً مُنتخبين للمجموعة⁽⁵⁵⁾. وهذه النتائج مهمة للبحث في الوصمة، لأنها توضح كيف يمكن أن تؤدي المكانة المنخفضة القيمة في المجتمع الأوسع إلى أشكال ملموسة جداً من عدم المساواة في سياق التفاعلات الاجتماعية داخل مجموعات صغيرة. ثانياً، على الرغم من أنّ ضروب التفاوت في العواقب المتعلقة بالمكانة تقع في المجموعات، بلا شك، فإنّها لا تنجم عن أشكال من التمييز تكون واضحة أصلاً لمراقبٍ عارض. وبدلاً من ذلك، يستخدم أعضاء المجموعة ضروب المكانة الخارجية (مثل العرق والجنس) لإقامة توقعات أدائية تفضي من ثم إلى متاهة من التفاصيل التي تشتمل على اعتلاء منصّة الخطابة والإطالة في ذلك والإشارة إلى مساهمات آخرين وإيماءة الرأس والمقاطعة، وما شابه ذلك. وهذا مهم للبحث في الوصمة، لأنه يُظهر أنّ اختلافات جوهرية في العاقبة يمكن أن تحدث، حتى عندما يكون من الصعب على المشاركين تحديد حدث واحد أسفر عن هذه العاقبة غير المتساوية.

ب. التمييز

• التمييز الفردي

تعتمد الطريقة القياسية في مفهمة الصلة بين الوسم والتنميط والتمييز في أدبيات الوصمة إلى اتباع صيغة مبسّطة نسبياً. ففي هذه المقاربة، يُعتقد أنّ أهمية المواقف والقناعات تكمن في ما إذا كان وسم

(54) E.G. Cohen, «Expectations States and Interracial Interaction in School Settings,» *Annual Review of Sociology*, vol. 8, no. 1 (1982), pp. 209–235; J.E. Driskell & B. Mullen, «Status, Expectations, and Behavior: A Meta-analytic Review and Test of the Theory,» *Personality and Social Psychology Bulletin*, vol. 16, no. 3 (1990), pp. 541–553.

(55) B. Mullen, E. Salas & J.E. Driskell, «Salience, Motivation, and Artifact as Contributions to the Relation between Participation Rate and Leadership,» *Journal of Experimental Social Psychology*, vol. 25, no. 6 (1989), pp. 545–559.

الشخص (أ) للشخص (ب)، وتميطه له، يؤديان بالشخص (أ) إلى الانخراط في بعض أشكال التمييز العلني الواضحة الموجهة ضد الشخص (ب)؛ مثل رفض طلب عمل، ورفض تأجير شقة، وما إلى ذلك. وما من شك في أن هذه العملية البسيطة تحدث بانتظام كبير، على الرغم من أن بعض المشتغلين بعلم النفس الاجتماعي المهتمين بالوصمة تحسّر مؤخرًا حيال حقيقة أنه لم يبرع في توثيق السلوك التمييزي⁽⁵⁶⁾. ولذلك جرت مفهومة الربط بين المواقف والسلوك باعتباره شيئًا يحتاج إليه مجال البحث في الوصمة والتنميط⁽⁵⁷⁾. وفي هذا الصدد، طُبقت بنجاح «نظرية الفعل المنطقي» لفيشباين وأيزن⁽⁵⁸⁾ على التنبؤ بكثير من السلوك، وقد تكون مفيدة أيضًا في التنبؤ بالسلوك التمييزي. وتأتي فاعلية المقاربة التي يقترحانها من مطالبتها إيانا حصر تركيزنا في سلوك محدد جدًّا، والانتباه إلى تعقيد القنوات والمواقف تجاه أداء الفعل المُحدّد المعني. لكن يحتاج مجال البحث في الوصمة إلى توسيع تصوّره للعمليات التي يفضي من خلالها الوسم والتنميط إلى تفاوتات اجتماعية في الظروف المعيشية. والنموذج القياسي الذي يسأل «ما الذي يجعل الشخص (أ) يميّز ضد الشخص (ب)»، ليس كافيًا في حدّ ذاته لشرح العواقب الكاملة لعمليات الوصمة، والحال أن الدخول في التعقيدات الضيقة لشرح فعل محدد - انطلاقًا من معرفة مجموعة محددة من المواقف والقنوات - يُمكن أن يُعْمِي، بدلًا من أن يلقي الضوء، على فهمنا؛ ما يجعل المجموعات الموصومة تعاني كثيرًا صنوف الحرمان.

• التمييز البنيوي

يلفت انتباهنا مفهوم العنصرية المؤسسية إلى حقيقة أن ضروب الحرمان كلها يمكن أن تنشأ خارج نموذج يفعل فيه شخصٌ ما شيئًا سيئًا لشخصٍ آخر. وتشير العنصرية المؤسسية إلى ممارسات مؤسسية متراكمة تعمل على حرمان مجموعات أقلوية عرقية حتى في غياب التحيز أو التمييز الفرديين⁽⁵⁹⁾. وعلى سبيل المثال، يعتمد أرباب العمل (من البيض غالبًا)، في اتخاذ قرارات التوظيف، على تزيكات شخصية من زملاء أو معارف (من البيض غالبًا)، ومن الذين يُرَجَّح أن يعرفوا مرشحين بيضًا للوظيفة ويزكّوهم). ونجد النوع ذاته من التمييز البنيوي، بطبيعة الحال حيال مجموعات موصومة أخرى. وعلى سبيل المثال، قد لا تنجم قدرة الأشخاص المعوقين المحدودة على العمل عن محدودياتهم المتأصلة، بقدر ما تنجم عن تعرّضهم لما يُسميه هان⁽⁶⁰⁾ «بيئة معوّقة» تنشأ من الحواجز التي تحول دون المشاركة، وتنهض مع العمارة التي نقيمها نحن البشر⁽⁶¹⁾. انظروا إلى بعض أمثلة التمييز البنيوي المحتملة في مرض عقلي مثل الفصام. لنفترض أن كون المرض موصومًا يُفضي إلى تخصيص قدر أقل من التمويل للبحث فيه، مقارنةً بالأمراض الأخرى، كما يفضي إلى تخصيص قدر أقل من المال لرعاية المصابين

(56) Fiske.

(57) Ibid.

(58) I. Ajzen & M. Fishbein, *Understanding Attitudes and Predicting Social Behavior* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1980).

(59) C. Hamilton & S. Carmichael, *Black Power* (New York: Random House, 1967).

(60) H. Hahn, «Paternalism and Public Policy», *Society*, vol. 20, no. 3 (1983), pp. 36-46.

(61) Fine & Asch.

به وتدبرهم. إضافة إلى ذلك، خذوا في حسابكم أنه نظرًا إلى عمليات تاريخية متأثرة بالوصمة، تميل مرافق العلاج إلى أن تكون إما معزولة في أماكن بعيدة من الأشخاص الآخرين⁽⁶²⁾، وإما مقتصرة على بعض الأحياء الأكثر حرمانًا في مناطق مدينية لدى تجمّعات لا تملك من السطوة ما يكفي لاستبعاد هذه المجموعة الموصومة من وسطها⁽⁶³⁾. وفي الوقت ذاته، يحظى كادر الصحة العقلية الأكثر نجاحًا وبراعة بمزيد من المكانة والمال من خلال علاج الأمراض الأقل خطورة في العيادات الخاصة في المناطق الغنية، ما يترك رعاية المصابين بالفصام لفئة أقل براعة بوجه عام⁽⁶⁴⁾. وبقدر ما توجد وصمة الفصام وضعا كهذا، فإنّ الشخص الذي يصاب بهذا الاضطراب سوف يكون عرضةً لتمييز بنيوي، سواء عامله أحد ما بطريقة تمييزية أم لا، انطلاقًا من صورة نمطية ما عن الفصام. تترك الوصمة أثرها في البنية المحيطة بالشخص، ما يسوقه إلى أن يكون عرضةً لمجموعة من الظروف المزعجة.

• فقدان المكانة بوصفه مصدرًا للتمييز

تمشيًا مع الملاحظات المتعلقة بدور الوصمة في فقدان المكانة، من المهم أن نلاحظ أنّ الموقع المتدني في تراتب المكانة يمكن أن يبدأ بإحداث تأثيراته الخاصة في فرص الشخص المعيشية. وليس من الضروري هنا أن نعود إلى الوسم والتنميط اللذين أديا في البداية إلى المكانة المتدنية، لأنّ هذه المكانة نفسها تغدو أساس التمييز. وعلى سبيل المثال، قد تجعل المكانة المتدنية شخصًا أقل جاذبية لناحية التواصل معه أو مشاركته النشاطات الجماعية، أو ضمّه إلى مشروع تجاري يتطلّب شركاء لديهم نفوذ سياسي لدى السياسيين المحليين. بهذه الطريقة، يمكن أن يكون لموقع متدنٍ في تراتب المكانة سلسلة من الآثار السلبية في فرص شتى. ونظرًا إلى أن التمييز الذي يحدث هو خطوة منقولة من الوسم والتنميط، فإنّه يسهل أن تفوتنا الآثار البعيدة لهذه العوامل في أيّ حساب لتأثيرات مكونات الوصمة هذه.

• العمليات النفسية الاجتماعية الفاعلة لدى الشخص الموصوم

ما إن تقوم الصورة النمطية الثقافية حتى يمكنها أن تؤثر في الأشخاص الموسومين بطرائق مهمة لا تنطوي على أشكال من السلوك التمييزي واضحة من الأشخاص المحيطين بالشخص الموصوم مباشرةً. وعلى سبيل المثال، وفقًا لنظرية الوسم المعدّلة The Modified Labeling Theory في شأن تأثيرات الوصمة في الأشخاص المصابين بأمراض عقلية⁽⁶⁵⁾، يقوم البشر بتصورات تجاه المرض

(62) D. Rothman, *The Discovery of the Asylum* (Boston: Little Brown & Company, 1971).

(63) M.L. Dear & G. Laws, «Anatomy of a Decision: Recent Land Use Zoning Appeals and their Effect on Group Home Locations in Ontario,» *Canadian Journal of Community Mental Health*, vol. 5, no. 1 (1986), pp. 5–17.

(64) B.G. Link, «Reward System of Psychotherapy: Implications for Inequities in Service Delivery,» *Journal of Health and Social Behavior*, vol. 24, no. 1 (1983), pp. 61–69.

(65) B.G. Link, «Mental Patient Status, Work, and Income: An Examination of the Effects of A Psychiatric Label,» *American Sociological Review*, vol. 47, no. 2 (1982), pp. 202–215; B.G. Link et al., «A Modified Labeling Theory Approach in the Area of Mental Disorders: An Empirical Assessment,» *American Sociological Review*, vol. 54, no. 3 (1989), pp. 100–123.

العقلي في وقت مبكر من حياتهم باعتباره جزءًا من التنشئة الاجتماعية في ثقافتنا⁽⁶⁶⁾. وما إن تقوم هذه التصورات حتى تغدو بمنزلة نظرية عامية غير اختصاصية في ما يعنيه أن تكون مصابًا بمرض عقلي⁽⁶⁷⁾. فالشخص يقيمون توقعات بشأن ما إذا كان معظمهم سينبذ شخصًا مصابًا بمرض عقلي كصديق أو موظف أو جار أو شريك حميم، وبشأن ما إذا كان معظمهم سيحط من شأن شخص مصاب بمرض عقلي باعتباره أقل ثقةً وذكاءً وكفاءة. ولهذه القناعات أهمية شديدة على نحو خاص بالنسبة إلى شخص يُصاب بمرض عقلي خطر، لأن إمكانية الحط من القيمة والتمييز تُصبح ذات أهمية شخصية. فحين يقتنع هذا الشخص بأن الآخرين سوف يحطون من قيمة المُصابين بأمراض عقلية وينبذونهم، لا بد من أن يخشى هو نفسه أن يُطبَّق عليه هذا الرفض. وقد يتساءل هذا الشخص: «هل سيستهتر بي الآخرون، وينبذونني، لمجرد أنني بتُّ أعرف كمصاب بمرض عقلي؟»؛ ومن ثم فإنه بمقدار ما يغدو هذا التصور جزءًا من رؤية هذا الشخص إلى العالم، يمكن أن تكون له عواقب سلبية خطيرة، وإذ يتوقع الأشخاص الذين دخلوا المستشفى بسبب أمراض عقلية النبذ ويخشونه، فإنهم قد يتصرفون على نحو أقل ثقةً وأشد دفاعية، أو قد يتجنبون التماس ما يمكن أن ينطوي على تهديد. وقد تكون النتيجة تفاعلات اجتماعية متوترة وغير مريحة مع واصمين محتملين⁽⁶⁸⁾، وشبكات اجتماعية أكثر تقييدًا⁽⁶⁹⁾، ونوعية حياة رديئة⁽⁷⁰⁾، وتدني في احترام الذات⁽⁷¹⁾، وأعراض اكتئاب⁽⁷²⁾، وبطالة وضياع الدخل⁽⁷³⁾. وفي حال تفحص هذه النظرية عن كثب في ما يخص الأمراض العقلية، ربما تكون العملية أكثر عمومية. وتمشيًا مع هذا الاحتمال، أطلقت بينيل⁽⁷⁴⁾ مؤخرًا على توقع التنميط اسم «وعي الوصمة»، واقترحت تطبيقه على حالات موصومة أخرى.

ثمة مقارنة ذات صلة، لكنها مختلفة بعض الشيء لفهم تأثير الصور النمطية، هي مفهوم ستيل

(66) M.C. Angermeyer & H. Matschinger, «The Effect of Violent Attacks by Schizophrenia Persons on the Attitude of the Public Towards the Mentally Ill,» *Social Science & Medicine*, vol. 43, no. 12 (1996), pp. 1721–1728; T.J. Scheff, *Being Mentally Ill: A Sociological Theory* (Chicago, IL: Aldine de Gruyter, 1966); O.F. Wahl, *Media Madness: Public Images of Mental Illness* (New Brunswick NJ: Rutgers University Press, 1995).

(67) Angermeyer & Matschinger, «Lay Beliefs about Schizophrenic Disorder»; A. Furnham & P. Bower, «A Comparison of Academic and Lay Theories of Schizophrenia,» *The British Journal of Psychiatry*, vol. 161, no. 2 (1992), pp. 201–210.

(68) A. Farina, J.G. Allen & B. Saul, «The Role of the Stigmatized in Affecting Social Relationships,» *Journal of Personality*, vol. 36, no. 2 (1968), pp. 169–182.

(69) Link et al., «A Modified Labeling Theory.»

(70) S. Rosenfeld, «Labeling Mental Illness: The Effects of Received Services and Perceived Stigma on Life Satisfaction,» *American Sociological Review*, vol. 62, no. 4 (1997), pp. 660–672.

(71) E.R. Wright, W.P. Gonnfrein & T.J. Owens, «Deinstitutionalization, Social Rejection, and the Self-esteem of Former Mental Patients,» *Journal of Health and Social Behavior*, vol. 41, no. 1 (2000), pp. 68–90.

(72) B.G. Link et al., «On Stigma and Its Consequences: Evidence from A Longitudinal Study of Men with Dual Diagnoses of Mental Illness and Substance Abuse,» *Journal of Health and Social Behavior*, vol. 38, no. 2 (1997), pp. 177–190.

(73) Link, «Mental Patient Status»; Link, «Understanding Labeling Effects.»

(74) E.C. Pinell, «Stigma Consciousness: The Psychological Legacy of Social Stereotype,» *Journal of Personality and Social Psychology*, vol. 76, no. 1 (1999), pp. 114–128.

وأرونسون⁽⁷⁵⁾ عن «تهديد الصورة النمطية» Stereotype Threat. ترى هذه الفكرة أنّ البشر يعرفون الصور النمطية التي يمكن أن تُطبّق عليهم: يعرف الأميركيون من أصل أفريقي أنّهم يوصفون بصفات العنف والتدهور الفكري، ويعرف الرجال المثليون أنّه يُنظر إليهم بوصفهم يحبّون البهجة ومنحلّين، ويعرف المصابون بأمراض عقلية أنّ الآخرين يحسبونهم خطرين، ولا يمكن التنبؤ بسلوكهم. والتبصّر الذي يقدّمه ستيل وأرونسون هو أنّ الصورة النمطية تصبح تهديدًا أو تحديًا؛ إمّا لأنّ الشخص قد يُقوّم وفقًا لها، وإمّا لأنّه قد يؤكدها من خلال سلوكه. تمشيًا مع هذه الفكرة، بيّن ستيل وأرونسون أنّه، بعد ضبط الفروق الأولية في درجات اختبار الـ SAT⁽⁷⁶⁾، يكون أداء الطلاب الأميركيين من أصول أفريقية أسوأ من أداء الطلاب البيض في هذا الاختبار حين يُساق المشاركون في الدراسة إلى الاعتقاد أنّ الاختبار يقيس القدرة الفكرية. على النقيض من ذلك، عندما لا يوسم الاختبار ذاته بأنّه تشخيص للقدرة، يحرز الأميركيون الأفارقة من الدرجات ما يحرزها البيض. وما يقوله هذا البحث هو أنّ وجود صورة نمطية وإدارة لاختبار من اختبارات «القدرة» يمكن أن يؤدي إلى تقويم غير صحيح للإمكانات الأكاديمية لدى الطلاب الأميركيين من أصل أفريقي، ويؤديّ تاليًا إلى التمييز ضدهم على أساس اختبار يبدو «موضوعيًا» في الظاهر.

لاحظوا أنّه في نظرية الوسم المعدّلة، ونظرية تهديد الصور النمطية، لا يحتاج أحد من الذين هم السياق المباشر للشخص إلى الانخراط في أشكال واضحة من التمييز. الأخرى أنّ التمييز يتقدّم الوضع المباشر، ويستند بدلًا من ذلك إلى تكوين القوالب النمطية والمحافظة عليها. ويبقى أنّ العواقب تكون وخيمة في بعض الأحيان، وتساهم كثيرًا بلا شك في الاختلافات في فرص عيش البشر في المجموعات الموصومة.

• الآليات التبادلية

وصف غوفمان وآخرون⁽⁷⁷⁾ مشكلة الوصمة بأنّها ورطة أو معضلة. وقد ألفت الضوء على أحد أسباب ذلك الملاحظة الاجتماعية التي مفادها أنّ آليات كذلك التي وصفناها هي تبادلية ويُعزّز بعضها بعضًا في تحقيق غايات تميّز ضد المجموعات الموصومة⁽⁷⁸⁾. وحين تتحفّز جماعات قوية للتمييز ضد الـ «هم» الموصومين، فإنّ هناك عددًا من الطرائق التي يمكن بها تحقيق هذا التمييز. وحين لا يمكن إقناع الأشخاص الموصومين بالقبول الطوعي لمكانتهم المتدنية ومردوداتهم الأقلّ، يمكن استخدام

(75) C.M. Steele & J. Aronson, «Stereotype Vulnerability and the Intellectual Test Performance of African Americans», *Journal of Personality and Social Psychology*, vol. 69, no. 5 (1995), pp. 797–811.

(76) اختبار SAT هو اختصار لـ Scholastic Assessment Test، وهو امتحان كفاءة للقبول في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة. ويقيس هذا الامتحان مدى جهوزية طلاب الثانوية للالتحاق بالجامعة، ويقدم للكليات والجامعات المختلفة بيانات موحدة للمقارنة بين المتقدمين، إضافة إلى مراجعة نتائجهم في الثانوية، ورسائل التوصية، وسيرهم الذاتية، ورسائل الحافز الخاصّة بهم، ومن ثمّ الخروج بقرار نهائي بشأن قبولهم. (المترجم)

(77) Ainsley, Becker & Colman (eds.); Crocker, Major & Steele.

(78) S. Lieberson, *Making It Count: The Improvement of Social Research and Theory* (Berkeley, CA: University of California Press, 1985).

التمييز المباشر لتحقيق النتيجة ذاتها. وحين يغدو التمييز المباشر صعباً أيديولوجياً، فإنَّ أشكالاً معقدةً من التمييز البنيوي - مثل اختبارات تُحدث تهديد الصورة النمطية - يمكن أن تحقق بعض الغايات ذاتها. وتتبادل الآليات التعزيز أيضاً. وبقدر ما تقبل المجموعات الموصومة النظرة السائدة إلى مكانتها المتدنية، يقلّ احتمال تحدّيها أشكال التمييز البنيوية التي تسدّ الطريق أمام ما ترغب فيه من فرص. إضافة إلى ذلك، يُعزّز التمييز المباشر قناعة لدى المجموعات الموصومة مفادها أنها ستعامل وفق صور نمطية، ويُعزّز بذلك عمليات مثل تلك التي أوضحناها في سياق نظرية الوسم المعدلة ومفهوم تهديد الصورة النمطية. ومن وجهة النظر هذه، تُعدّ الوصمة ورطةً بالمعنى التالي: ما دامت المجموعات المسيطرة تحافظ على نظرتها إلى الأشخاص الموصومين، فإنَّ إنقاص استخدام آلية معيّنة، يمكن تحقيق الحرمان من خلالها، يوجد في الوقت ذاته الدافع إلى زيادة استخدام آلية أخرى. وتفضي بنا هذه الملاحظة الأخيرة إلى الجانب الأخير من جوانب مفهومنا عن الوصمة: اعتمادها على الفروق في القوة.

رابعاً: اعتماد الوصمة على القوة

تعتمد الوصمة على القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اعتماداً تاماً؛ فهي تحتاج إلى القوة كي تصم. ويكون دور القوة واضحاً في بعض الحالات، لكن هذا الدور في الوصمة كثيراً ما يُغفل؛ إذ تؤخذ فروق القوة، في حالات كثيرة، باعتبارها مسلّمة، فتبدو غير إشكالية. حين يفكر البشر في المرض العقلي والسمنة والصمم وامتلاك ساق واحدة، يكون ثمة ميل إلى التركيز على الصفات المرتبطة بهذه الحالات، بدلاً من التركيز على فروق القوة بين المصابين بها وغير المصابين. لكن تبقى القوة ضرورية للإنتاج الاجتماعي للوصمة حتى في هذه الظروف.

كي نفهم دور القوة في الوصمة، لننظر أولاً في حالات تتضح فيها أهمية القوة الاجتماعية. لنأخذ بدايةً ذلك المثال الذي سبق أن أوردناه، الذي خصّ فيه المستعمرون الإنكليز في القرن الثامن عشر الهولنديين بصفتيّ النشوز وتدني المعيشة. فعلى الغرار ذاته، ألصق أميركيو النظام القديم في القرن التاسع عشر صورة نمطية بالمتحدّرين من أصول إيرلندية مفادها أنّهم «مزاجيون، وخطرون، ومشاكسون، وعاطلون، ومتهورون». وشبّه الإيرلنديون في ذلك الوقت بالقردة، وصوّروا على هذا النحو في الكاريكاتيرات⁽⁷⁹⁾. وفي ضوء الظروف في ذلك الحين، من الواضح أنّ المستعمرين الإنكليز في القرن الثامن عشر وأميركيي النظام القديم في القرن التاسع عشر تمكّنوا من وصم الهولنديين والإيرلنديين، نظراً إلى مواقع القوة الأرفع التي كانوا يشغلونها مقارنةً بهاتين المجموعتين في ذلك الوقت. وبطبيعة الحال، فإنَّ قوة النازيين هي التي سمحت لهم بوصم اليهود ذلك الوصم الشامل والمدمّر.

لكن كيف يمكن أن نفكر في دور القوة في ظروف مثل ظروف المرض العقلي والسمنة والصمم وامتلاك ساق واحدة؟ يتمثل واحد من سُبُل ذلك في إدراك أنّ المجموعات الموصومة غالباً ما تنخرط في

(79) J.R. Feagin & C.B. Feagin, *Racial and Ethnic Relations* (Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 1996).

الضروب ذاتها من العمليات المرتبطة بالوصمة حين تفكر في أفراد ليسوا في مجموعتهم الموصومة. خذوا على سبيل المثال المرضى في برنامج علاج خاص ممن يعانون مرضًا عقليًا خطيرًا. ففي مثل هذا الوضع، من المحتمل أن يُحدّد المرضى الفروق الإنسانية لدى أعضاء كادر البرنامج ويسمّونهم. وعلى سبيل المثال، قد يخصّصون بعض الأطباء بوسم هو «مروّجو الحبوب» Pill Pusher، ويطبّقون صورًا نمطية ذات صلة بهذه الوسوم التي يقومون بإنشائها، مثل القول إنّ مروّجي الحبوب باردون وبطريكيون ومتعطرسون. وأخيرًا، قد يعاملون الأشخاص الذين يعرفونهم بأنهم مروّجو حبوب معاملةً مختلفة وفقًا للاستنتاجات التي توصلوا إليها بتجنّب التواصل معهم أو الحدّ منه، وتبادل التعليقات والنكات المهينة عنهم، وما إلى ذلك. غير أنّه على الرغم من انخراط المرضى في كل مكوّن من مكوّنات الوصمة التي حددناها، فإن الأمر لن ينتهي بالكادر، إلى أن يصبحوا مجموعة موصومة. ذلك لأنّ المرضى لا يمتلكون القوة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية اللازمة لإضفاء عواقب تمييزية جدية على معرفتهم بالكادر.

لنضع في الحسبان أيضًا أنّ سيناريوهات مشابهة للذي وصفناه للتوّ توجد في صنوف الظروف الأخرى كلها التي تُنشئ فيها مجموعات فاقدة للقوة نسبيًا وسومًا وصورًا نمطية بشأن مجموعات أكثر قوة، وتُعامل أعضاءها وفقًا لتلك الصور. وهذا كفيل بأن يلقي الضوء على ما يوجب انطواء تعريف الوصمة على إحالة إلى فروق القوة. فمن دون مثل هذه الإحالة، تُصبح الوصمة مفهومًا مختلفًا جدًا وأوسع نطاقًا بكثير مما يمكن تطبيقه على المحامين والسياسيين والمستثمرين في وول ستريت والبيض. فالوصمة تعتمد على القوة.

نظرًا إلى أهمية القوة في الوصم، من الضروري أن نطرح الأسئلة التالية: هل يحوز الذين قد يصمون قوةً تضمن تثبيت الاختلاف الإنساني الذي يدركونه ويسمّونه في الثقافة؟ هل يحوز الذين يصمون قوةً تضمن أن تدرك الثقافة تلك الصور النمطية التي يربطونها بالفروق الموسومة وتقبلها بعمق؟ هل يحوز الذين يصمون قوة تفصل الـ «نحن» عن الـ «هم» وتُصق التسمية؟ وهل يسيطر أولئك الذين يصمون على المدخل إلى مجالات الحياة الرئيسة مثل المؤسسات التعليمية والوظائف والإسكان والرعاية الصحية كي يرفضوا ويُعزّزوا ما يقيمونه من ضروب التمييز وعواقبها؟ بقدر ما تكون الإجابة عن هذه الأسئلة بالإيجاب، يمكننا أن نتوقع قيام الوصمة. وبقدر ما تكون الإجابة بالسلب، فإنّ بعض مكوّنات الوصمة المعرفية قد تكون موجودة، لكن ما نعنيه بالوصمة عمومًا لا يكون موجودًا.

خامسًا: الآثار المترتبة على مفهوم الوصمة

لمفهوم الوصمة الذي أفصحنا عنه آثار في الكيفية التي يمكن أن يجيب بها المرء عن عدد من الأسئلة المُملحة، من بينها: (أ) تعريف الوصمة، (ب) الوصمة بوصفها مسألة مقدار، (ج) أصول الوصمة، (د) صورة الشخص الموصوم بوصفه ضحية سلبية في مقابل متحدّ ناشط، (هـ) عواقب الوصمة، (و) الوصمة بوصفها معضلة متواصلة، (ز) ما يجب أن نفعله لتغيير العمليات، (ح) أهمية الوصمة في فهم توزيع فرص العيش.

1. تعريف الوصمة

يكشف شرحنا لمفهوم الوصمة عن سببين يقفان وراء كثرة تعاريف هذا المفهوم في الأدبيات التي تعرض له. فالسبب الأول هو وجود مكونات متعددة، يوصف كل منها بأنه وصمة. واخترنا تعريف الوصمة على أساس تقارب مكونات المترابطة. وتبعاً لذلك، توجد الوصمة عندما تتضافر معاً عناصر الوسم والتنميط والعزل وفقدان المكانة والتمييز في وضع للقوة يسمح بذلك. وهذا تعريف استخلصناه، وليس تعريفاً موجوداً على نحو وجودي مستقل. ولذلك، تكمن قيمته في فائدته. وأحد الأسباب التي تجعله مفيداً هو أن مصطلح الوصمة يُستخدم على نطاق بالغ الاتساع، ولا بدّ من أن درجة ما من الوضوح سوف تساعدنا في التواصل في شأن هذا المفهوم. أما السبب الثاني فهو متعلق بوجود كلمات تصف على نحو مناسب كل مكون من المكونات، مثل الوسم (أو العلامة أو المكانة) والتنميط والإقصاء وفقدان المكانة والتمييز، حيث لا يعود ضرورياً استخدام كلمة الوصمة لوصف أيّ جانب بعينه من هذه الجوانب. وأما بخصوص السبب الثالث فإن التعريف يتوافق مع الاستخدام الحالي للمصطلح كما هو مطبق على مجموعات من الشائع الإشارة إليها باسم المجموعات الموصومة. ولنتذكر أننا حين لا نستخدم في تعريف الوصمة سوى المكونين المعرفيين، الوسم والتنميط، فإن مجموعات مثل المحامين والسياسيين والبيض يجب أن تُعتبر مجموعات موصومة. أمّا إدراجنا القوة وفقدان المكانة والتمييز، فيتيح للتعريف الرسمي الذي استخلصناه أن يتوافق مع الفهم الحالي لما تمثله مجموعة موصومة. رابعاً، نعتقد أن هذا التعريف يساعدنا في تصوّر كثير من القضايا المهمة التي تطرحها أدبيات الوصمة، وفي فهمها تالياً فهمًا أكمل، كما هو موصوف أدناه.

2. الوصمة بوصفها مسألة مقدار

تقودنا مفهمتنا إلى استنتاج أن الوصمة توجد بوصفها مسألة مقدار أو درجة. فقد يكون وسم الفروق البشرية بارزاً إلى هذا الحدّ أو ذلك. ويمكن لوسم أن يقرن شخصاً بكثير من الصور النمطية، أو بقلة قليلة منها فحسب، كما يمكن ألا يقرنه بأيّ صورة نمطية على الإطلاق. إضافة إلى ذلك، يمكن لقوة الاقتران بين الوسوم والصفات غير المرغوب فيها أن تكون قوية نسبياً، أو ضعيفة نسبياً. كما يمكن أن تكون درجة الفصل بين مجموعتي الـ «نحن» والـ «هم» تامة إلى هذا الحدّ أو ذلك، ويمكن أخيراً أن يختلف مدى فقدان المكانة والتمييز. وهذا يعني أن بعض المجموعات أشدّ وصماً من غيرها، وأن بعض المكونات التي وصفناها يمكن استخدامها تحليلياً للتفكير في السبب الذي يقف وراء تنوع الفروق في مدى الوصمة من مجموعة إلى أخرى.

3. أصول الوصمة

ركّزت دراستنا على طبيعة الوصمة وعواقبها، وليس على مصادرها. لكنّ مفهمتنا توقّر بعض الأفكار بشأن الكيفية التي يجب أن نفكر بها في أصول الوصمة. وكما أشرنا في بداية هذه الدراسة، فإنّ قدرًا كبيرًا من اهتمام الأدبيات التي تناولت الوصمة تركزت في المعالجة المعرفية للمعلومات

المتعلقة بالوصمة. وعلى الرغم من أهمية المعرفة المتحصلة من هذه الأدبيات، فإنها ليست في الأساس الكافي لفهم أصول الوصمة. وكما أشرنا، فإن مجموعات تحوز، ولا تحوز، قوة الوسم وتشكيل الصور النمطية عن أعضاء كل مجموعة من المجموعات الأخرى تنخرط في ضروب العمليات المعرفية التي تدرسها الأدبيات النفسية الاجتماعية التي باتت ضخمة. لكن المهم هو أيّ معارف تلك التي تسود؛ أيّ معارف تلك التي تتمتع بالنفوذ الكافي في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، حيث تؤدي إلى عواقب مهمة بالنسبة إلى المجموعة التي توسم بأنها مختلفة. هذا هو الموضوع الذي نحتاج فيه، حاجة ماسة، إلى الدراسة الاجتماعية للوصمة؛ ذلك أنه في حال كون العمليات المعرفية أسباباً ضرورية لإنتاج الوصمة، فإنها ليست بالأسباب الكافية. ونحن في حاجة إلى مزيد من فهم العمليات الاجتماعية التي تتيح لوجهات نظر مجموعة معيّنة أن تسيطر على النحو الذي يُفضي إلى عواقب فعلية ومهمة بالنسبة إلى المجموعة الأخرى.

4. ضحية سلبية في مقابل مُتحدّ ناشط

تبرز واحدة من أشدّ المشكلات إزعاجاً في دراسة الوصمة عندما يسعى علماء الاجتماع للإفصاح عن القيود الفعلية التي توجدها الوصمة في حياة الناس، ويخلصون بفعلهم ذلك إلى تصوير أعضاء من المجموعة الموصومة بوصفهم ضحايا لا حول لهم ولا قوة⁽⁸⁰⁾. والمفارقة أنّ هذا ينتج مزيداً من الخطوط في قائمة الصفات غير المرغوب فيها التي تشكل الصورة النمطية للمجموعة الموصومة: فهم «سليبيون» أو «عاجزون» أو «مذعنون». ولهذا السبب، تظهر من حين إلى آخر مقالات تذكرنا بأنّ الناس يتفادون، بدهاء، وعلى نحو بئء، تحدي العمليات الواصمة⁽⁸¹⁾. وهذه تذكيرات ذات أهمية قصوى، ويجب دمج الرسالة التي تنقلها في فهمنا الوصمة. وفي الوقت ذاته، تشير الحقيقة البسيطة المتمثلة في أنّ هذه الأشكال من المقاومة موجودة، إلى أنّ ثمة شيئاً لتفاديه، وأنّ هنالك قوى مقيّدة تفعل فعلها. كيف يمكن أن نفهم هذه الصور المتناقضة ونُصوّر التقييد والمقاومة في الأبحاث التي تتناول الوصمة؟ سوف يفيدنا هنا إلحاحنا على أهمية فروق القوة في الوصمة، وملاحظتنا أنّ الوصمة مسألة مقدار ودرجة، ولا سيما أنّ ذلك يتيح لنا رؤية قضايا التقييد والمقاومة في سياق صراعات القوة؛ إذ يمكن أن نرى أنّ أفراد المجموعات الموصومة يستخدمون الموارد المتاحة بنشاط كي يقاوموا ما لدى المجموعة الأقوى من ميول واصمة، وأنهم بمقدار ما يفعلون ذلك، من غير المناسب تصويرهم بوصفهم متلقّين سلبيين للوصمة. وفي الوقت ذاته، فإنّ اتساع الفروق في القوة، يحول دون تغلب المقاومة على القيد بصورة كاملة. ويُحدّد كمية الوصمة التي يعيشها البشر، ذلك التحديد العميق، توازن القوى بين الواصم والموصوم.

(80) Fine & Asch.

(81) ينظر مثلاً:

C.K. Reissman, «Stigma and Everyday Resistance: Childless Women in South India,» *Gender and Society*, vol. 14, no. 1 (2000), pp. 111–135.

5. عواقب الوصمة

تتطلب مفهمتنا الوصمة تقويم عواقبها المتعددة، لا مجرد عاقبة واحدة أو اثنتين؛ ذلك أنه لا يسعنا تقويم مدى الوصم حين نقوم عاقبة واحدة فقط، سواء كانت العاقبة المفردة متعلقة بتقدير الذات أو وضع السكن أو تقويم الرعاية الطبية. ففي وجهة النظر الأحادية ثمة تضيق زائد نرضه على دراسة الوصمة. وحين نتبنى مفهمةً ضيقةً للوصمة، بوصفها، مثلاً، سماً مقروناً بصورة نمطية، يسعنا أن نتوقع عواقب نوعية محددة. ولعلنا نحدد عناصر الصورة النمطية، ثم نتوقع، بناءً على ما تقتضيه هذه الصورة، العواقب التي يمكن أن تنجم. فإذا ما كانت الصورة النمطية قصوراً في الرياضيات، قد نتوقع إقصاء الشخص من المساعي التي تتطلب كفاءة في الرياضيات. لكن هذا النوع من التنظير، على الرغم من أهميته في فهم بعض جوانب الوصمة، سوف يحجب عنا العواقب الكاملة إذا ما كانت المقاربة الوحيدة التي نستخدمها.

من بين الأسباب التي تدفع مفهمتنا الوصمة إلى تمحيص العواقب المتعددة، ثمة ثلاثة أسباب سوف ننظر فيها هنا: أولها أن الوصمة تنطوي على فقدان المكانة: موقع متدنٍ في تراتب المكانة. ويقدر ما يحدث هذا، يمكن أن نتوقع لأعضاء المجموعات الموصومة أن تنالهم صنوف العواقب غير المرغوب فيها، الناجمة عن موقع متدنٍ في تراتب المكانة، بدءاً من اختيار الشركاء الجنسيين، وصولاً إلى طول العمر. أما ثانيها فهو أن التمييز البنيوي يمكن أن يفضي إلى عواقب سلبية لا علاقة لها بالقطاعات النمطية التي حفزت التمييز البنيوي في البداية. وعلى سبيل المثال، نجم عن ظاهرة Not In My Back Yard أو NIMBY (ليس في فناننا)⁽⁸²⁾ مرافق علاجية للمصابين بأمراض عقلية، الموجودين في مناطق فقيرة وعاجزة نسبياً من المدينة التي كانت مبتلاة بالجريمة وخطرة⁽⁸³⁾. وعاقبة ذلك أن المصابين بمرض عقلي أكثر عرضة لأن يكونوا ضحية من سواهم. وثالثها أن الجهود الرامية إلى التغلب على الوصمة قد تكون لها عواقب معاكسة تبدو غير مرتبطة بالصورة النمطية⁽⁸⁴⁾. وعلى سبيل المثال، يطرح عالم الأوبئة الاجتماعية شيرمان جيمس مفهوماً لما يدعوه «الجون هنريّة»⁽⁸⁵⁾: ويعني هذا المفهوم نزوعاً لدى بعض الأميركيين من أصل أفريقي إلى العمل بكدّ بالغ وضغط شديد بُغية دحض صورة

(82) عبارة تشير إلى معارضة المقيمين في منطقة معينة مشروعاً تطويرياً مقترحاً في منطقتهم. (المترجم)

(83) Dear & Laws.

(84) S.A. James et al., «John Henryism and Blood Pressure Differences among Black Men: II. The Role of Occupational Stressors,» *Journal of Behavioral Medicine*, vol. 7, no. 3 (1984), pp. 259–275; L. Smart & D.M. Wegner, «Covering up What can't be Seen: Concealable Stigma and Mental Control,» *Journal of Personality and Social Psychology*, vol. 77, no. 3 (1999), pp. 474–486.

(85) الجون هنريّة John Henryism هي استراتيجية للتغلب على الضغوط المديدة، مثل ضغط التمييز الاجتماعي، ببذل جهود شديدة تفضي إلى أثمان فيزيولوجية متراكمة. ويعود المصطلح إلى جون هنري مارتن، الأسود المنتمي إلى عائلة من المزارعين الفقراء، لم يتلقَ إلا تعليماً بسيطاً، لكنه يُحسن القراءة والكتابة، وحرر نفسه وذريته من نظام المزارعة، وامتلك في الأربعين من عمره 30 هكتاراً من الأرض الصالحة للزراعة، لكنه في الخمسينيات من عمره كان قد أصيب بارتفاع التوتر الشرياني والتهاب المفاصل والقرحة المعدية، ولا سيما أن اسمه على اسم البطل الشعبي جون هنري، الأميركي من أصل أفريقي الذي بذل جهوداً جبارة لحفر نفق للسكة الحديدية ومات بسبب ذلك. (المترجم)

الكسل والعجز النمطية. ووفقاً لجيمس وآخرين⁽⁸⁶⁾، قد يكون لجهد الدحض، في بعض الظروف ثمته المتمثل في ارتفاع ضغط الدم. وباختصار، يوضح استكشاف مفهوم الوصمة الشامل أنّها يمكن أن تنطوي على عواقب عدة، وأنّ أيّ تقويم كامل لا بدّ من أن ينظر إلى طيف واسع من هذه العواقب.

6. الوصمة بوصفها ورطة متواصلة

كما ذكرنا من قبل، تشير الأدبيات إلى الوصمة باعتبارها ورطةً أو معضلةً. وتلفت مفهمتنا إلى نحو من الأنحاء تكون فيه الوصمة ورطةً مستمرة؛ فما الذي يجعل القضاء على العواقب السلبية للوصمة أمراً عسيراً؟ حين تسم مجموعاتٌ قويةً مجموعةً أقلّ قوةً ذلك الوسم الشديد، وتنمطها ذلك التنميط الواسع، فإنّ طيف الآليات اللازم لإحداث عواقب تمييزية يكون طيفاً مرناً وواسعاً على حدّ سواء. وذكرنا ثلاثة أنواع عامة من الآليات: التمييز الفردي، والتمييز البنيوي، والتمييز الذي يعمل من خلال قناعات الشخص الموصوم وسلوكه. لكن ما يكمن تحت هذه التسميات العريضة هو مجموعة كاملة من الآليات المحددة؛ فثمة كثير من الطرائق لإحداث تمييز بنيوي، وكثير من الطرائق للتمييز مباشرةً، وكثير من الطرائق التي يمكن من خلالها تشجيع الأشخاص الموصومين على الاعتقاد أنهم ينبغي لهم ألاّ يتمتعوا بمشاركة تامة ومتساوية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. إضافةً إلى ذلك، إذا ما سُدّ السبيل أمام الآليات الموجودة، أو أصبح استخدامها محرّجاً، يمكن على الدوام إيجاد آليات جديدة. وهذا هو السبب الرئيس في أنّ الوصمة هي تلك الورطة المتواصلة. وحين يعتمد أفراد مجموعة موصومة إلى تفادي عاقبة سلبية، غالباً ما يفعلون ذلك من خلال فعل (مثل المواجهة أو التفادي) يقابل الآلية المحددة التي تفضي إلى العاقبة غير المرغوب فيها التي يسعون للهروب منها. أمّا حين يكون طيف الآليات الممكنة واسعاً، فإنّ الفائدة تكون مؤقتةً فحسب، لأنّ الآلية التي سُدّ سبيلها أو جرى تفاديها، يسهل أن تحلّ محلّها آلية أخرى.

ثمة سبب ثانٍ مرتبط بالأول يجعل الوصمة ورطة مستمرة، هو أن هناك عددًا من العواقب المترابطة. يمكن أن يبذل المرء مجهوداً كبيراً لتفادي عاقبة مرتبطة بالوصمة، كالتمييز في التأمين الطبي أو تأدي احترام الذات، لكنّ القيام بذلك يمكن أن يكون له ثمنه. وعلى سبيل المثال، يمكن للمواجهة أن تُحدث شدةً، كما هي الحال في «الجون هنريّة» وارتفاع ضغط الدم بين الأميركيين الأفارقة⁽⁸⁷⁾. في ذلك المثال، يُحدث الجهد المبذول للتخلص من عاقبة رديئة شدةً تُفضي إلى عاقبة رديئة أخرى على نحوٍ فيه مفارقة. كذلك يعني تركيز انتباه خاص على عاقبة واحدة أنّه لا يبقى سوى انتباه قليل للتعامل مع جوانب الحياة الأخرى. ونتيجةً لذلك، فإنّه في حين يمكن أن تتراكم الفوائد في مجال واحد، قد تنجم أضرار مصاحبة في مجالات أخرى. وتعدّد آليات الوصمة وعواقبها هو ما يساعد في تفسير أنّ الوصمة ورطة مستمرة، ويكون أعضاء المجموعات الموصومة، في العادة، محرومين في طيف واسع من مجالات الحياة (مثل العمل، والعلاقات الاجتماعية، والسكن والارتياح النفسي).

(86) James et al.

(87) Ibid.

ننهى مناقشتنا الوصمة باعتبارها ورطة متواصلة بتوضيح. أولاً، لا يعني قولنا إن الوصمة ورطة متواصلة أن كل فرد في مجموعة الموصومين يعاني العاقبة ذاتها؛ ذلك أن الفروق الفردية في الموارد الشخصية والاجتماعية والاقتصادية تساهم، أيضاً، في تشكيل ظروف حياة الأشخاص في المجموعات الموصومة؛ ما يفضي إلى تنوع شديد داخل المجموعات الموصومة في أي عاقبة نتناولها. هكذا، ما من أحد يقع كل الوقوع في شرك وضع متماثل من الحرمان. وتترك الخصائص الأخرى كلها لدى الأشخاص أثرها في عاقبة من العواقب بالطريقة ذاتها التي تترك بها أثرها في العواقب لدى أشخاص ليسوا أعضاء في المجموعة الموصومة المعنية. وتشير الورطة المستمرة إلى نسق عام من الحرمان مرتبط بعمليات الوصم، من وسم وتنميط وفقدان للمكانة وتمييز.

7. تغيير الوصمة

إذا كانت الوصمة ورطة متواصلة، فكيف يمكن أن تتغير؟ تتمثل إحدى مقاربات ذلك في التركيز على سلوك معين لدى مجموعة معينة. وعلى سبيل المثال، يمكن استهداف ممارسات التوظيف بقصد زيادة فرص العمل لمجموعة موصومة مثل المصابين بأمراض عقلية. ويمكن من ثم أن نحاول تغيير قناعات أصحاب العمل ومواقفهم حيال توظيف أشخاص يعانون هذه الأمراض. وهذه مقارنة مثيرة للإعجاب، إلى حد بعيد، لأنها تحوّل عقدة الربط بين جوانب الوصمة المتصفة بالعار إلى مشكلة أسلس. وإذا ما كان علينا أن نجتري تدخلاً، فيمكن أن نستهدف بهذا التدخل قناعات ومواقف وسلوكاً محدداً لدى أصحاب العمل، فنزيد بذلك من احتمال وصول الدراسة البحثية التدخلية إلى نتيجة بادية النجاح. لكن ما يجعل هذه المقارنة مثيرة للإعجاب هو أيضاً ما يجعلها استجابة غير كافية حيال مشكلة الوصمة الأوسع؛ ذلك أن التركيز الشديد على سلوك معين لدى مجموعة معينة يترك السياق الأوسع من دون مساس. ونتيجة لذلك، فإن العواقب الإيجابية ذاتها التي تترتب على برنامج بالغ النجاح، سوف تتآكل بمرور الوقت. وسوف يحدث ذلك لأسباب سبق أن ذكرناها: ثمة حزمة مرنة من الآليات متبادلة التعزيز تربط مواقف الجماعات المسيطرة وقناعاتها بمجموعة من العواقب غير المرغوب فيها لدى الأشخاص الموصومين.

تفضي بنا مفهمتنا إلى التركيز على مبدئين لدى النظر في كيفية تغيير الوصمة: الأول هو أن أي مقارنة يجب أن تكون متعددة الأوجه والمستويات؛ يجب أن تكون متعددة الأوجه كي تتناول الآليات المتعددة التي يمكن أن تفضي إلى عواقب سيئة، ويجب أن تكون متعددة المستويات كي تتناول قضايا التمييز الفردي والبنوي على السواء. غير أن مقارنة للتغيير، وهنا المبدأ الثاني والأهم، يجب أن تتناول في النهاية السبب الأساسي للوصمة؛ فإما أن نغيّر مواقف المجموعات القوية وقناعاتها الراسخة التي تُفضي إلى الوسم والتنميط والعزل والحط من الشأن والتمييز، وإما أن نغيّر الظروف، حيث تُحد من قوة هذه المجموعات التي تجعل معارفهم هي السائدة. وبغياب التغييرات الجوهرية، فإن التدخلات التي لا تستهدف إلا آلية واحدة في الوقت الواحد، سوف تخفق في نهاية المطاف؛ لأن فاعليتها سوف تقوّضها عوامل السياق التي تركها مثل هذا التدخل الضيق من دون مسّ. وهكذا يكون علينا، عند النظر في استجابة متعددة الجوانب حيال الوصمة، أن نختار إما تدخلات تُحدث تغييرات أساسية في

المواقف والقناعات، وإما تدخّلات تُغيّر علاقات القوة التي تشكّل أساس قدرة الجماعات المهيمنة على التصرف، تبعًا لمواقفها وقناعاتها.

8. فهم تأثير عمليات الوصم في توزيع فرص العيش

أحد الشواغل الأساسية لعلم الاجتماع هو فهم توزيع فرص العيش، سواء كانت تلك الفرص تشير إلى المهن، أو إلى المكاسب، أو إلى الروابط الاجتماعية، أو إلى الإسكان، أو إلى التورط الإجرامي، أو إلى الصحة، أو إلى العيش ذاته. ونعتقد أنّ لعمليات الوصم تأثيرًا كبيرًا، وربما شديد التبخيس، في فرص العيش هذه. والحال أنّ غالبية الأبحاث لا تزال تواصل تفحصها الوصمة المرتبطة بظرف واحد من الظروف في وقت واحد من الأوقات (مثل الإيدز، والسمنة، والمرض العقلي، وحال الأقليات العرقية، والجندر الأنثوي، والمثلية الجنسية، وما إلى ذلك)، كما أنّ معظمها لا يقوم سوى عاقبة واحدة في الوقت الواحد (مثل المكاسب، واحترام الذات، والسكن، والتفاعلات الاجتماعية، وما إلى ذلك). وحين يحصل هذا، غالبًا ما يجد الباحثون مستوى معيّنًا من التأثير بالنسبة إلى مجموعة موصومة معيّن في عاقبة معيّن. لكن عادةً ما يكون من الصحيح أيضًا أنّ عوامل كثيرة، غير عمليات الوصم المعنيّة، تؤثر في العاقبة؛ ما يجعل الوصمة عاملًا واحدًا فقط بين عوامل كثيرة. ويمكن لهذا الأمر أن يسوقنا إلى استنتاج مفاده أنّ الوصمة مهمة، لكنّ تأثيرها متواضع نسبيًا مقارنة بالعوامل الأخرى. وهذا حسابٌ ضالٌّ لسببين: أولاً، عندما نحاول أن نفهم تأثير الوصمة في ظرف معيّن، يجب أن نضع في الحسبان أنّها يمكن أن تؤثر في عددٍ من فرص العيش، لا في فرصة واحدة فقط. ولذلك، فمن المهم أن يؤخذ في الحسبان التأثير الإجمالي في عدد من العواقب. ثانيًا، هناك كثير من الظروف الواصمة التي يجب النظر فيها عند دراسة عاقبة معيّن. وعلى التقويم الكامل لتأثير الوصمة في مثل هذه العاقبة أن يدرك أنّ كثيرًا من الظروف الواصمة تساهم في تلك العاقبة، فلا يقتصر الأمر على ذلك الظرف الذي تختاره الدراسة المحددة المعنيّة. وحين يُنظر إلى عمليات الوصم بالمعنى العريض، نجد أنّها يمكن أن تؤدي دورًا رئيسًا في فرص العيش، وجديرة بالتمحيص، لا من الباحثين الذين يصادف أن يهتموا بالوصمة فحسب، بل أيضًا من مجموعة منوّعة من علماء الاجتماع المهتمين بتوزيع فرص العيش بوجه عام.

خاتمة

بعد مرور ما يقارب أربعين عامًا على نشر كتاب غوفمان في الوصمة، عاودنا النظر في هذا المفهوم في ضوء الأبحاث التي أجريت في هذه الأثناء. ونظرًا إلى اطلاعنا على انتقادات هذا المفهوم وتطبيقاته الممتدة من غوفمان إلى الوقت الحاضر، أقمنا مفهومة مُنقّحة للمصطلح. في تعريفنا، توجد الوصمة عندما تجتمع عناصر الوصم والتنميط والعزل وفقدان المكانة والتمييز في حال من توازن القوى يسمح لهذه العمليات بأن تتكشّف. وبعد تطوير هذا التعريف وشرح أجزائه المكوّنة، وجدنا أنه ينفع في تقديم منظور مختلف تمامًا بشأن عدد من القضايا الحاسمة في الأدبيات التي تناول الوصمة. إضافة إلى ذلك، تشير مفهومتنا إلى أنّ الوصمة يمكن أن تكون محدّدًا رئيسًا للكثير من فرص العيش التي يدرسها

علماء الاجتماع، من الارتياح النفسي إلى العمالة والسكن والعيش ذاته. ولعلّ سبيل البحث الصحيح في المستقبل أن يتضمن إدماج مفاهيم الوصمة ومقاييسها في البحوث المسحية المجتمعية التي تسعى لفهم المحددات الاجتماعية لطيف واسع من فرص العيش. ومن شأن مثل هذا المسعى أن يتقدّم ببحوث الوصمة إلى أبعد مدى؛ إذ يقوم الصلة بين الوصمة والعواقب التي تحظى بأهمية واضحة في حياة الناس، متغلّبًا بذلك على النقد الذي أشرنا إليه من قبل بشأن الإلحاح المفرط على التفاعلات الجزئية في أبحاث الوصمة. وفي الوقت ذاته، فإنّ من شأن إدماج مفاهيم الوصمة ومقاييسها في البحوث المتركزة على فرص العيش أن يوفرّ للباحثين، في عدد من مجالات البحث الاجتماعي، إمكانات إضافية لفهم ضروب التوزيع الاجتماعي للعواقب المحددة التي هي محور اهتمامهم. والأهمّ من ذلك أنّ مثل هذا المسعى سوف يُفضي بنا إلى معرفة تزيد كثيرًا على ما نعرف عن الظروف التي ترتبط فيها الوصمة بعواقب غير مرغوب فيها في أوضاع معيشية فعلية. ومن شأن هذه المعرفة أن تشكّل الأساس لضروب من التدخّل متعدد الجوانب ومتعدد المستويات، يمثل أفضل أمل لدينا في إحداث تغيير حقيقي في عمليات الوصم.

References

المراجع

- Ainlay, S.C., G. Becker & L.M. Colman (eds.). *The Dilemma of Difference: A Multidisciplinary View of Stigma*. New York: Plenum, 1986.
- Ajzen, I. & M. Fishbein. *Understanding Attitudes and Predicting Social Behavior*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1980.
- Angermeyer, M.C & H. Matschinger. «Lay Beliefs about Schizophrenic Disorder: The Results of a Population Study in Germany.» *Acta Psychiatrica Scandinavica*. vol. 89, no. S382 (1994).
- _____. «The Effect of Violent Attacks by Schizophrenia Persons on the Attitude of the Public Towards the Mentally Ill.» *Social Science & Medicine*. vol. 43, no. 12 (1996).
- Cahill, S. & R. Eggleston. «Reconsidering the Stigma of Physical Disability.» *Sociological Quarterly*. vol. 36, no. 4 (1995).
- Causey, K.A. & C. Duran-Aydintug. «Tendency to Stigmatize Lesbian Mothers in Custody Cases.» *Journal of Divorce Remarriage*. vol. 28, no. 1-2 (1997).
- Cohen, E.G. «Expectations States and Interracial Interaction in School Settings.» *Annual Review of Sociology*. vol. 8, no. 1 (1982).
- Coleman, M., L. Ganong & S. Cable. «Perceptions of Stepparents: An Examination of the Incomplete Institutionalization and Social Stigma Hypotheses.» *Journal of Divorce Remarriage*. vol. 26, no. 1-2 (1997).
- Conrad, P. & J.W. Schneider. *Deviance and Medicalization: From Badness to Sickness*. Philadelphia: Temple University Press, 1992.
- Corrigan, P.W. & D.L. Penn. «Lessons from Social Psychology on Discrediting Psychiatric Stigma.» *American Psychologist*. vol. 54, no. 9 (1999).

- Crocker, J. «Social Stigma and Self-esteem: Situational Construction of Self-worth.» *Journal of Experimental Social Psychology*. vol. 35, no. 1 (1999).
- Davis, K.R. «Bankruptcy: A Moral Dilemma for Women Debtors.» *Law Psychology Review*. vol. 22 (1998).
- Dear, M.L. & G. Laws. «Anatomy of a Decision: Recent Land Use Zoning Appeals and their Effect on Group Home Locations in Ontario.» *Canadian Journal of Community Mental Health*. vol. 5, no. 1 (1986).
- Devine, P.G., E.A. Plant & K. Harrison. «The Problem of 'us' versus 'them' and AIDS Stigma.» *American Behavioral Scientist*. vol. 42, no. 7 (1999).
- Driskell, J.E. & B. Mullen. «Status, Expectations, and Behavior: A Meta-analytic Review and Test of the Theory.» *Personality and Social Psychology Bulletin*. vol. 16, no. 3 (1990).
- Druss, B.G. et al. «Mental Disorders and the Use of Cardiovascular Procedures after Myocardial Infarction.» *The Journal of American Medical Association*. vol. 283, no. 4 (2000).
- Estroff, S.E. «Self, Identity and Subjective Experiences of Schizophrenia: In Search of the Subject.» *Schizophrenia Bulletin*. vol. 15, no. 2 (1989).
- Farina, A., J.G. Allen & B. Saul. «The Role of the Stigmatized in Affecting Social Relationships.» *Journal of Personality*. vol. 36, no. 2 (1968).
- Feagin, J.R. & C.B. Feagin. *Racial and Ethnic Relations*. Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 1996.
- Fife, B.L. & E.R. Wright. «The Dimensionality of Stigma: A Comparison of its Impact on the Self of persons with HIV/AIDS and Cancer.» *Journal of Health and Social Behavior*. vol. 41, no. 1 (2000).
- Fine, M. & A. Asch. «Disability Beyond Stigma: Social Interaction, Discrimination, and Activism.» *Journal of Social Issues*. vol. 44, no. 1 (1988).
- Fullilove, M.T. «Abandoning Race as A Variable in Public Health Research: An Idea whose Time has Come.» *American Journal of Public Health*. vol. 88, no. 9 (1998).
- Furnham, A. & P. Bower. «A Comparison of Academic and Lay Theories of Schizophrenia.» *The British Journal of Psychiatry*. vol. 161, no. 2 (1992).
- Gaertner, S.L. & J.P. McLaughlin. «Racial Stereotypes: Associations and Ascriptions of Positive and Negative Characteristics.» *Social Psychology Quarterly*. vol. 46, no. 1 (1983).
- Goffman, E. *Stigma: Notes on the Management of Spoiled Identity*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1963.
- Gould, S.J. *The Mismeasure of Man*. New York: Norton, 1981.
- Hahn, H. «Paternalism and Public Policy.» *Society*. vol. 20, no. 3 (1983).
- Hamilton, C. & S. Carmichael. *Black Power*. New York: Random House, 1967.

James, S.A. et al. «John Henryism and Blood Pressure Differences among Black Men: II. The Role of Occupational Stressors.» *Journal of Behavioral Medicine*. vol. 7, no. 3 (1984).

Jones, E. et al. *Social Stigma: The Psychology of Marked Relationships*. New York: Freeman, 1984.

Kleinman, A. et al. «The Social Course of Epilepsy: Chronic Illness as Social Experience in Interior China.» *Social Science and Medicine*. vol. 40, no. 10 (1995).

Lewis, J. «Learning to Strip: The Socialization Experiences of Exotic Dancers.» *The Canadian Journal of Human Sexuality*. vol. 7, no. 1 (1998).

Lieberson, S. *Making It Count: The Improvement of Social Research and Theory*. Berkeley, CA: University of California Press, 1985.

Link, B.G. «Mental Patient Status, Work, and Income: An Examination of the Effects of A Psychiatric Label.» *American Sociological Review*. vol. 47, no. 2 (1982).

_____. «Reward System of Psychotherapy: Implications for Inequities in Service Delivery.» *Journal of Health and Social Behavior*. vol. 24, no. 1 (1983).

_____. «Understanding Labeling Effects in the Area of Mental Disorders: An Assessment of the Effects of Expectations of Rejection.» *American Sociological Review*. vol. 52, no. 1 (1987).

Link, B.G. et al. «The Social Rejection of Former Mental Patients: Understanding Why Labels Matter.» *American Journal of Sociology*. vol. 92, no. 6 (1987).

_____. «A Modified Labeling Theory Approach in the Area of Mental Disorders: An Empirical Assessment.» *American Sociological Review*. vol. 54, no. 3 (1989).

_____. «On Stigma and Its Consequences: Evidence from A Longitudinal Study of Men with Dual Diagnoses of Mental Illness and Substance Abuse.» *Journal of Health and Social Behavior*. vol. 38, no. 2 (1997).

Macrae, C.N., A.B. Milne & G.V. Bodenhausen. «Stereotypes as Energy Saving Devices: A Peek Inside the Cognitive Toolbox.» *Journal of Personality and Social Psychology*. vol. 66, no. 1 (1994).

Morone, J.A. «Enemies of the People: The Moral Dimension to Public Health.» *Journal of Health Politics, Policy and Law*. vol. 22, no. 4 (1997).

Mullen, B., E. Salas & J.E. Driskell. «Salience, Motivation, and Artifact as Contributions to the Relation between Participation Rate and Leadership.» *Journal of Experimental Social Psychology*. vol. 25, no. 6 (1989).

Oliver, M. *The Politics of Disablement*. Basingstoke: Macmillan, 1992.

Opala, J. & F. Boillot. «Leprosy among the Limba: Illness and Healing in the Context of World View.» *Social Science & Medicine*. vol. 42, no. 1 (1996).

- Page, R.M. *Stigma*. London: Routledge & Keegan Paul, 1984.
- Phelan, J.C. et al. «Public Conceptions of Mental Illness in 1950 and 1996: What is Mental Illness and is it to be Feared.» *Journal of Health and Social Behavior*. vol. 41, no. 2 (2000).
- Pinel, E.C. «Stigma Consciousness: The Psychological Legacy of Social Stereotype.» *Journal of Personality and Social Psychology*. vol. 76, no. 1 (1999).
- Reissman, C.K. «Stigma and Everyday Resistance: Childless Women in South India.» *Gender and Society*. vol. 14, no. 1 (2000).
- Rosenfield, S. «Labeling Mental Illness: The Effects of Received Services and Perceived Stigma on Life Satisfaction.» *American Sociological Review*. vol. 62, no. 4 (1997).
- Rothman, D. *The Discovery of the Asylum*. Boston: Little Brown & Coompany, 1971.
- Sayce, L. «Stigma, Discrimination and Social Exclusion: What's in A Word?» *Journal of Mental Health*. vol. 7, no. 4 (1998).
- Scheff, T.J. *Being Mentally Ill: A Sociological Theory*. Chicago, IL: Aldine de Gruyter, 1966.
- Schneider, J.W. «Disability as Moral Experience: Epilepsy and Self in Routine Relationships.» *Journal of Social Issues*. vol. 44, no. 1 (1988).
- Sheldon, K. & L. Caldwell. «Urinary Incontinence in Women: Implications for Therapeutic Recreation.» *Therapeutic Recreation Journal*. vol. 28, no. 4 (1994).
- Smart, L. & D.M. Wegner. «Covering up What can't be Seen: Concealable Stigma and Mental Control.» *Journal of Personality and Social Psychology*. vol. 77, no. 3 (1999).
- Steele, C.M. & J. Aronson. «Stereotype Vulnerability and the Intellectual Test Performance of African Americans.» *Journal of Personality and Social Psychology*. vol. 69, no. 5 (1995).
- The Handbook of Social Psychology*. D.T. Gilbert, S.T. Fiske & G. Lindzey (eds.). Boston, MA: McGraw–Hill, 1998.
- The Handbook of the Sociology of Mental Health*. C.S. Aneshensel & J.C. Phelan (eds.). New York: Plenum, 1999.
- The Importance of Gaining and Preserving the Friendship of the Indians to the British Interest Considered*. A. Kennedy (ed.). London: E Cave, 1752.
- The Manufacture of Disadvantage*. G. Lee & R. Loveridge (eds.). Philadelphia: Open University Press, 1987.
- Wahl, O.F. *Media Madness: Public Images of Mental Illness*. New Brunswick NJ: Rutgers University Press, 1995.
- Wright, E.R., W.P. Gonfrein & T.J. Owens. «Deinstitutionalization, Social Rejection, and the Self–esteem of Former Mental Patients.» *Journal of Health and Social Behavior*. vol. 41, no. 1 (2000).